الراصد

شؤون فلسطينية

2016/06/20م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

ما هي أسباب تراجع "فتح" عن مصالحة الدوحة؟ 3

أحمد مجدلاني.. "يساري عباسي" 4

خالد عبدالمجيد : دافعوا عن فلسطين ...ولا تدافعوا عن زعامات تبيع فلسطين. 5

خارجية السلطة ترفض التعقيب على نفي مصر ترسيم حدودها مع فلسطين 6

التلفزيون الإسرائيليّ: قيادات في غزّة أبلغت مشعل رفضها لولاية ثالثة والسنوار المرشّح المؤكّد لخلافته.. وليبرمان "ينصح" الأخير بترتيب جنازته 7

فلسطين وترسيم الحدود البحرية مع مصر.. من سيدفع الثمن؟ 8

قراقع: 6000 حالة اعتقال منذ تشرين أول الماضي ثلثهم من الأطفال 10

يوم اللاجئين العالمي: 66% من الفلسطينيين هُجروا عام 1948 10

نحو خطوة صريحة وجريئة لحسم ملف المصالحة وانطلاق القطار الفلسطيني! 11

حماس تطرق الباب الايراني بقوة هذه الايام فهل تجد الاستجابة؟ وهل الشعور بخذلان "المعسكر السني" الخليجي لها هو السبب؟ وهل رحيل مشعل سيؤدي الى رفع "فيتو" الاسد؟ وهل "غزل" ابو مرزوق بالدعم الايراني سيختصر طريق العودة؟ 12

حماس وفتح وجهود المصالحة 14

«قبرص الغزاوية»! 16

ما لمحمود عبّاس وما عليه 17

هل حان الوقت لتقسيم القدس؟ 18

الشعبية تتهم الرئيس عباس بجر السلطة الى مربع الانهيار 21

الأب مسلم: السلطة تتلاعب بالشعب وموظفو غزة "نواة ثورة حقيقية" 22

المصالحة الفلسطينية فاشلة قبل أن تفشل 23

فصائل: تطرّف نتنياهو يستوجب تصعيد المقاومة 24

القاهرة تنفي التفاوض مع السلطة الفلسطينية على ترسيم الحدود البحرية 25

الكونفدرالية بين الأردن والضفة: ما وراءها وما فرص نجاحها؟ 26

قيادي بفتح لـ"العين": المباحثات مع حماس علقت ولم تفشل 27

كواليس لقاءات المصالحة في الدوحة 29

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ما هي أسباب تراجع "فتح" عن مصالحة الدوحة؟

الرسالة نت 20\6\2016

يبدو أن انكفاء حركة فتح عن لقاء المصالحة الأخير، وانسحاب وفدها من الدوحة مؤخراً، يقف خلفه العديد من الأسباب، لا سيما وأن طريق "فتح" للدوحة مر بالقاهرة.

وبشكل مفاجئ تنصلت حركة فتح من الاتفاقات السابقة مع حركة حماس، لاسيما فيما يتعلق بحلّ ملف موظفي غزة، وتفعيل المجلس التشريعي، وبرنامج الاجماع الوطني المتمثل في وثيقة الوفاق، حيث تصر فتح على فرض برنامجها السياسي الخاص لتعمل به أي حكومة وحدة مقبلة، ما دفع بحماس للإعلان عن فشل لقاء الدوحة.

ومن الجدير ذكره أن توجه "فتح" للمصالحة جاء تزامناً مع الضغط العربي على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لترتيب البيت الفتحاوي وإعادة غريمه محمد دحلان للمشهد السياسي مجدداً، ما حذا بعباس لاستخدام ورقة المصالحة مع حركة حماس والتلويح بها كورقة قوة في يده هروباً من الحديث عن خليفته.

ويدفع التراجع عن ملف المصالحة للتساؤل عن أسباب الانكفاء الفتحاوي عن لقاء المصالحة في العاصمة القطرية الدوحة والعمل على إفشاله عبر إنكار ما جرى الاتفاق عليه سابقاً؟

مصر الراعي الوحيد

ويقول يحيى رباح عضو المجلس الاستشاري في حركة فتح، إن الراعي الوحيد لقضية المصالحة الفلسطينية هي مصر فقط دون غيرها، "وذلك باعتراف القطريين أنفسهم!"، موضحاً في حديث لـ"الرسالة نت"، أن الدور القطري كان شوريًا فقط وليست راعية للمصالحة، وفق قوله.

ونفى رباح أن يكون هناك ترتيبات قد أعدت سابقًا لتوقيع رئيس السلطة محمود عباس على ملف المصالحة مع السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في الدوحة؛ "لأن الرعاية والتوقيع في مصر فقط".

وأضاف "عباس ذهب في زيارة طبيعية لقطر للتفاهم حول عدد من الملفات، ولم تكن المصالحة هي القضية الأساسية"، مشيراً إلى أن أي مباحثات مستقبلية بين حركته وحماس ستكون في مصر بصفتها الراعي الوحيد للمصالحة.

وعلمت الرسالة من مصادر سياسية أن وفد فتح قد غادر الدوحة قبل وصول رئيس السلطة محمود عباس، و"ذلك لكيلا يضغط عليه القطريون باستئناف الجلسات مع حماس".

رسائل جديدة

ويرى الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم المدهون، أن رئيس السلطة عباس أراد المناورة بتوجهه للمصالحة مع حركة حماس في الدوحة، بعد تعرضه لضغوط مصرية من الرئيس عبد الفتاح السيسي لإعادة النائب دحلان للمشهد السياسي، الأمر الذي يرفضه الأول بشكل قاطع. وأوضح المدهون في حديثه لـ "الرسالة"، أن الجانب المصري يفضّل ترتيب البيت الفتحاوي قبل البيت الفلسطيني، مما دفع مصر للضغط على عباس من أجل اتمام المصالحة مع دحلان أولاً.

وأكد أن السياسة المصرية لا تزال تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية وترفض أي حراك بعيدا عن سياستها ورؤيتها، مبينا أنها سعت لتجميد المصالحة إلى حين ترتيب البيت الفتحاوي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وتوقع المدهون أن يكون وصل عباس رسائل جديدة من المحور العربي فحواها إرجاء قضية عودة النائب دحلان للسلطة لوقت لاحق، مما دفعه للانكفاء عن ملف المصالحة عبر التنصل من الاتفاقات السابقة مع حركة حماس.

مراوغة سياسية

ويتفق الكاتب والمحلل السياسي د. أسعد أبو شرخ مع سابقه المدهون، مشدداً على أن عباس ليس معنيا بتحقيق المصالحة، بقدر ما هو معني بالمراوغة السياسية لتحقيق مصالحه الشخصية. وأكد أبو شرخ لـ "الرسالة نت" أن حركة فتح تريد مصالحة فلسطينية على مقاساتها الخاصة، ولا يهمها مصلحة الشعب الفلسطيني.

ولفت إلى أن مصر تصر على أن يكون لها دور خاص في القضية الفلسطينية وخاصة ملف المصالحة، تزامناً مع وجود تنافس من دول أخرى على لعب دور في هذا الملف.

وأخيراً يمكن القول إن تنصل حركة فتح من ملف المصالحة مجدداً لا يعدو كونه استجابة لما تمليه عليها مصالحها الخاصة والضغوط العربية والدولية.

أحمد مجدلاني.. "يساري عباسي"

الرسالة نت - الجزيرة نت 20\6\2016

في أول أيام النسخة السادسة عشرة من مؤتمر هرتسيليا السنوي، الذي يبحث سبل تحصين "مناعة إسرائيل القومية" وأمنها والذي اختتم أمس الأول، شارك عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني.

والمذكور هو الأمين العام للفرع المحسوب على السلطة الفلسطينية من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي كانت في حقبة السبعينيات تحسب على اليسار.

مشاركة مسؤول مقرب من رئيس السلطة محمود عباس ليست الأولى في هذا المؤتمر، الذي يشارك فيه تقليديا قادة إسرائيل السياسيون والأمنيون. فقد سبقها حضور رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض للنسخة العاشرة، وعضو اللجنة التنفيذية صائب عريقات في النسخة الثانية عشرة.

في كلمته أمام المؤتمر، كرر مجدلاني -بإنجليزية وصفت بالركيكة- مطالبة السلطة بحل الدولتين. كما قوبلت مشاركته باستنكار حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكن دلالاتها بقيت ماثلة للعيان نظرا لموقعه ضمن فريق عباس.

وقد سبق للرجل -الذي ورث زعامة تنظيمه عن سلفه الراحل سمير غوشة- أن وقع في ورطة أنقذه منها عباس نفسه عندما كان وزيرا للعمل عام 2011. فقد استخدم شتيمة مقذعة لوصف موظفي السلطة في ختام مقابلة هاتفية مع إذاعة محلية من دون أن يعلم أنه على الهواء.

ودفعت الواقعة نقابة الموظفين للدعوة إلى إضراب احتجاجي، مما أجبر مجدلاني على وضع استقالته بتصرف عباس. فرفضها الأخير وأوعز له بالبقاء.

ومع تفاقم قضية حصار سكان مخيم اليرموك عام 2014 أوفده عباس على رأس وفد من منظمة التحرير الفلسطينية للمساعدة في حل أزمة المحاصرين وإدخال مساعدات غذائية إليهم.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

تأييد بشار

وفي دمشق أدلى مجدلاني بتصريح أيّد فيه هجوما للجيش السوري لاستعادة السيطرة على المخيم، واتهم الجهاديين الذين يسيطرون عليه باستغلال محنة الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم.

لكن أوساطا في السلطة -وربما عباس نفسه- لم يكونوا على ما يبدو راغبين في اتخاذ مثل هذا الموقف، نظرا لانحيازه المكشوف لنظام الأسد، فصدر في رام الله تصريح لمسؤول في السلطة لم يفصح عنه هويته، ينقض فيه تصريحات مجدلاني.

لكن مجدلاني لم يفوت فرصة وجوده في دمشق لاقتناص فرصة إضافية يرضي فيها عباس. فاستخدم عاصمة الأمويين منصة للذهاب إلى طهران لبناء جسور معها، على أنقاض العلاقة المتصدعة بين إيران وحركة (حماس) جراء خلافهما حول ثورة سوريا.

ورحبت طهران في حقبتها الجديدة بزعامة الإصلاحي حسن روحاني بالعلاقة مع السلطة. وتم التوافق على أن تؤسس طهران تمثيلا دبلوماسيا لها مع رام الله، على أن يكون عبر سفير غير مقيم يدير عمله في رام الله انطلاقا من العاصمة الأردنية.

خدمة مفيدة

خدمة مفيدة قد يكون مجدلاني قد أسداها لعباس، لكن ذلك وحده لا يفسر سبب اعتماد رئيس السلطة على رجل لا ينتمي إلى حركة (فتح) التي تمثل الحزب الحاكم برام الله.

تفسير ارتياح عباس لمجدلاني منذ لقائهما في تونس مطلع التسعينيات، يمكن أن يعود جزئيا إلى روابط أسرية محتملة تجمعهما، كون الاثنين في الأصل من فلسطينيي سوريا وينحدران من صفد، المدينة الفلسطينية الواقعة ضمن أراضي 1948 والتي أبلغ عباس الإسرائيليين أنه لا يريد العودة إليها.

يبقى أن مجدلاني مع دخوله نادي رجال المهمات الخطرة أقرب لأن يكون تكرارا لنموذج ياسر عبد ربه في علاقته مع الراحل ياسر عرفات. فقد كان عبد ربه مندوب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لأكثر من أربعة عقود.

وخلال هذه الخدمة الطويلة في ظل عرفات تشّرب منهج أبو عمار، لدرجة دفعته للتنكر لزعيمه الأول نايف حواتمة. وانشق عنه رسميا مطلع التسعينيات ليؤسس تنظيمه الخاص باسم" فدا" ثم ما لبث أن تخلى عن شركائه بالانشقاق عن حواتمة، ليلتحق بعباس قبل أن يفترقا عام 2015.

لم لا يكون لعباس أيضا رجله الخاص ذو الماضي اليساري، ما دام مجدلاني جاهزا لكل الأدوار بما في ذلك تمثيله في مؤتمر هرتسيليا.

خالد عبدالمجيد : دافعوا عن فلسطين ...ولا تدافعوا عن زعامات تبيع فلسطين.

أمد/ دمشق : 2016\6\20

قال خالد عبد المجيد أمين سر الفصائل في سوريا ، أن تكليف أحمد مجدلاني لحضور مؤتمر صهيوني وتسريب تفاهمات بين عباس ورئيس اسرائيلي وفشل قيادة المنظمة والسلطة والصراعات الجارية بين القيادات في الضفة على الزعامة وتردي الأوضاع في غزة ، وهدنة حماس مع العدو 10 سنوات ، وفشل المصالحة في الدوحة كلها فشل ذريع في القيادة ويتحمل اعبائه الشعب .

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وجاء في كلمة لعبد المجيد وصلت (أمد) :

"في ضوء تردي الأوضاع في الساحة الفلسطينة، وتكليف عباس للمجدلاني بالمشاركة في مؤتمر هيرتسليا لأمن كيان العدو، وتسريب تفاهمات جرت بين عباس ورئيس دولة الكيان ، وفشل وانحدار قيادة م.ت.ف والسلطة والصراعات الجارية بين القيادات في الضفة الغربية على الزعامة، وتردي الأوضاع في قطاع غزة، والكلام عن هدنة لمدة ١٠ سنوات مع العدو، وفشل المصالحة بين حركتي فتح وحماس في الدوحة، والكوارث التي حلت بشعبنا نتيجة سياسات ومراهنات قيادات الحركتين والسلطتين في رام الله وغزة، وقبل ان تباع فلسطين مرة أخرى من قبل قيادات عربية وفلسطينية...نقول لمن يدافعوا عن هذه القيادات في السلطتين والمنظمة والحركات والجبهات .. إن كُنتُم اوفياء لشعبكم وقضيتكم .. وبعد ان آصبحت الخيانة وجهة نظر.. دافعوا عن فلسطين...ولا تدافعوا عن زعامات تبيع فلسطين ... خالد عبد المجيد".

خارجية السلطة ترفض التعقيب على نفي مصر ترسيم حدودها مع فلسطين

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس 20\6\2016

رفضت وزارة الخارجية الفلسطينية في رام الله اليوم الاثنين، التعقيب على نفي مصر وجود مفاوضات بين الجانبين لترسيم الحدود البحرية.

ونقلت وسائل إعلامية غربية، الجمعة الماضية، عن سفير السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، تصريحات أشار فيها إلى "بدء المفاوضات مع مصر لترسيم الحدود البحرية لدولة فلسطين المستقبلية والموارد التي يمكن لها استثمارها في البحر".

وجاء في تصريحات منصور "إن المباحثات التمهيدية بدأت مؤخرًا في مصر على مستوى وزيري الخارجية، وتتواصل بين خبراء، وبدأت السلطة الفلسطينية الاتصال بحقوقيين متخصصين لتحضير ملفها وتدريب كوادرها على تفاصيل قانون البحار".

وقال وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية تيسير جرادات في تصريحات لـ "قدس برس"، إن وزارته لم تصدر بياناً حول موضوع ترسيم الحدود، وإن الحديث عن المفاوضات صدر عن سفير السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة رياض منصور.

واعتبر جرادات "أن الملف معقد وغير واضح الملامح ويعالج بالتواصل المباشر مع الجانب المصري بعيداً عن وسائل الإعلام".

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد أبوزيد، قال مساء أمس الأحد، إن ما أثير في وسائل إعلام محلية وغربية، عن مفاوضات تجريها القاهرة مع السلطة الفلسطينية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين "عار عن الصحة".

وأكد أبوزيد، في تصريحات نقلتها وكالة "الأناضول"، أنه "لا يوجد موقف مصري جديد متعلق بالترسيم الحدودي البحري مع فلسطين".

وأضاف "ما أثير في وسائل الإعلام في هذا الشأن يُسأل عنه من أطلق تصريحات الترسيم الحدودي بين البلدين".

وتقع الحدود البحرية بين مصر وفلسطين في البحر المتوسط، شمال شبه جزيرة سيناء المصرية (شمال شرق)، وقطاع غزة (المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط).

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

التلفزيون الإسرائيليّ: قيادات في غزّة أبلغت مشعل رفضها لولاية ثالثة والسنوار المرشّح المؤكّد لخلافته.. وليبرمان "ينصح" الأخير بترتيب جنازته

الناصرة – "رأي اليوم"- من زهير أندراوس: 20\6\2016

ذكر المُستشرق إيهود يعاري، المحلل الكبير للشؤون العربية في القناة الثانية الإسرائيلية، الأحد، أنّ خالد مشعل سيضطرّ إلى مغادرة منصبه كزعيم حماس قريبًا، كما يبدو خلال أشهر معدودة.

ووفقًا للتقرير زعم يعاري، المُقرّب جدًا من دوائر صنع القرار من المُستويين الأمنيّ والسياسيّ، زعم أنّ مسؤولين في غزة قاموا بإبلاغ مشعل أنهم غير مستعدين بأنْ يستمر في شغل ولاية ثالثة، بعد ولايتين انتُخب فيهما للمؤسسات الداخلية في حماس. وتابع المُستشرق الإسرائيليّ قائلاً إنّه وفقا للتقديرات، أصبح يحيى السنوار، مسؤول حماس في القطاع ومن محرّري صفقة شاليط، بعد هذا الخبر الرجل الأقوى في القطاع.

جديرُ بالكذر أنّ السنوار، ابن الخامسة والخمسين عامًا، هو أحد مؤسسي الجناح العسكري لحركة حماس، كتائب عزّ الدين القسّام، ومقرّب جدًا من قادتها. وتربطه علاقة جيدة أيضًا مع القيادة السياسية في القطاع ويحافظ على علاقات طيبة مع إسماعيل هنية، رغم أنّ هناك توتر بينهما، بسبب تنافسهما داخل الحركة. هناك من يعتبره مسؤولاً يربط بين الجناح العسكري والسياسي في الحركة، مما يزيد من تعزيز مكانته. كما يُشار إلى أنّ السنوار قضى عقوبة السجن طيلة 22 عامًا في السجون الإسرائيلية، وعاد إلى قطاع غزة في تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2011، بعد إطلاق سراحه مع سجينين آخرين مقابل إعادة الجندي المختَطَف الإسرائيليّ الذي كان مأسورًا لدى حركة حماس لمدّة ستة أعوام، جلعاد شاليط.

وقال موقع (المصدر) الإسرائيليّ، إنّه وفقًا لعدة تقارير، منذ إطلاق سراحه نجح السنوار في تعزيز مكانته في حماس باعتباره الرجل الأقوى في الحركة، وفي الواقع أصبح زعيمًا غير رسمي ولكن زعيمًا لا يُشق له غبار في حماس بغزة. وقد نجح السنوار، من بين أمور أخرى، في تعيين بعض مقرّبيه في مناصب كبرى في الحركة. وساق الموقع الإسرائيليّ قائلاً إنّه في الانتخابات الداخلية للحركة، والتي ستُجرى في نهاية عام 2016، من المتوقع أن يُنتخب السنوار ليشغل منصب كبير ورئيسي.

ولفت أيضًا إلى أنّه حتى وقت قريب كان هناك من يعتقد أنّه سيحلّ مكان إسماعيل هنية في قيادة حماس في القطاع، ولكن الآن، عندما عُلم أنّ حماس غير مستعدة لأنْ توافق على أنْ يتولى خالد مشعل القيادة مرة أخرى، يبدو أنّ السنوار هو الذي سيُنتخب ليكون الرجل رقم 1 في الحركة. ويُذكّر أنّه قبل نحو عام ونصف طُرد مشعل ورجاله من قطر مع قادة من حركة الإخوان المسلمين. ويعاني مشعل في السنوات الأخيرة من صورة من المتعة وحياة الرفاهية في حين أنّه يعيش في قطاع غزة مئات الآلاف من السكان في حالة من الفقر المدقع وبلا مأوى. في المقابل، يعيش السنوار في غزة ويُنظر إليه على أنه ذو صلة بأرض الواقع، وحتى الآن يتمتع بصورة طهارة اليد والمكانة المحترمة المحفوظة للأسرى المحررين، قال الموقع الإسرائيليّ في تقريره.

وكان وزير الأمن الإسرائيليّ المتطرف أفيغدور ليبرمان، قد صرحّ في العشرين من نيسان (أبريل) الماضي أنّ إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي ضد ما تقوم به حماس من حفر أنفاق على حدود غزة. وقال ليبرمان: إنّه يتوجب على قيادات حماس السنوار ومروان عيسى وهنية التفكير بقلق حول ترتيبات جنازاتهم وقبورهم. واتهم ليبرمان، الحكومة الإسرائيلية بمحاولة "شراء هدوء" حركة المقاومة حماس. وأشار إلى أنّ الحكومة ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يعملان على احتواء الإرهاب بدلاً من التصدي له. وأضاف أنّها تطلق أحيانًا تصريحات تفيد بأنّ حماس لا ترغب في تصعيد الموقف، وأحيانًا أخرى تقول إنّ الحركة مستعدة للحرب.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA
For Studies & Strategies

وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أنّ ليبرمان، صرح بأنّ الحكومة الإسرائيلية تقوم بمفاوضات مع حركة المقاومة حماس عن طريق مصر والأمم المتحدة . وزعم ليبرمان، أن إسرائيل تفتقر إلى المال الكافي لمعالجة مشكلة الإرهاب على حدودها بنجاح. وسبق أنْ صرح ليبرمان أنّ النفق الذي تمّ اكتشافه مؤخرًا هو مساس كبير بسيادة إسرائيل.

واعتبر ليبرمان ذلك دليلًا آخر على أنّ سياسات الاحتواء التي يقودها نتنياهو تسمح لحماس بمواصلة تعزيز قوتها والعمل في المنطقة، وتشكل خطرًا على حياة سكان الجنوب وأمن إسرائيل. وأضاف قائلاً" يبدو أنّ ذلك ليس النفق الوحيد الذي تجاوز فعلاً حدود إسرائيل، في حال لم تتغير السياسات فإنّ حماس ستُواصل الحفر، والتسلح، وتقوية نفسها وتقويض دعائم أمن إسرائيل، على حدّ تعبيره.

فلسطين وترسيم الحدود البحرية مع مصر.. من سيدفع الثمن؟

غزة - نادر الصفدي - الخليج أونلاين 20\6\2016

بعد إعلان السلطة الفلسطينية البدء بإجراء مباحثات تتعلق بترسيم الحدود البحرية مع مصر، وإقامة منطقة اقتصادية حصرية قبالة سواحل قطاع غزة، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الدولية، صدر ردُّ الخارجية المصرية على لسان المتحدث باسمها، أحمد أبوزيد، ينفي مثل هذه المباحثات ويعتبر أن نشرها "عار عن الصحة".

وتركز المباحثات التي بدأت بمراحلها "التمهيدية" على مستوى وزراء الخارجية وخبراء دوليين، وجاء الإعلان عنها بصورة مفاجئة، على ترسيم الحدود البحرية للدولة الفلسطينية المستقبلية والموارد التي يمكنها استثمارها في البحر، بحسب سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، الذي أعلن عن تلك المباحثات، ليأتي النفي المصري بشكوك حول "طبخة سياسية" يجري التحضير لها.

- حدود مستقبلية

يقول منصور: إن "الجانب الفلسطيني بدأ مباحثاته مع مصر لترسيم الحدود البحرية لدولتهم المستقبلية، التي تهدف إلى إقامة منطقة اقتصادية حصرية قبالة سواحل قطاع غزة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار".

وذكر منصور أن هذه المباحثات مع مصر "في مرحلة تمهيدية، وبدأت على مستوى وزراء الخارجية وتتواصل بين خبراء"، موضحاً أنها طريقة لتوفير الجهد المستقبلي للأجيال المقبلة، مشيراً إلى أن الفلسطينيين يريدون التقدم في أسرع وقت ممكن في هذا الملف، لكن الأمر قد يستغرق سنوات.

وأوضح: "بما أننا دولة وانضممنا إلى معاهدات واتفاقيات وأن أراضينا تحت الاحتلال؛ فهذا يعني أننا لا نستطيع التنصل من مسؤولياتنا"، مضيفاً: "من حقنا إعلان منطقتنا الاقتصادية الحصرية"، في إشارة إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية وهي حيز بحري تبسط دولة ساحلية سيادتها عليه، وتستطيع استكشاف موارده واستغلالها.

- طبخة سياسية

من جانبه، حذر النائب في المجلس التشريعي والقيادي في حركة "حماس"، فتحي القرعاوي، من وجود "طبخة سياسية" يجري الإعداد لها بين السلطة الفلسطينية ومصر؛ لدعم قضايا الحل النهائي، على حساب الحقوق والثوابت الفلسطينية.

وأكد القرعاوي، لمراسل "الخليج أونلاين"، أن لجوء السلطة لمصر وطلبها المساعدة في ترسيم الحدود البحرية في هذا التوقيت، يطرح تساؤلات كبيرة؛ أبرزها الجهة المستفيدة من تلك الصفقة هل هي مصر أم السلطة، من خلال التنازلات الكبيرة التي تقدم للحفاظ على السلطة ومنع انهيارها.

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأوضح أن غموضاً كبيراً يُحيط بالمباحثات التي تجري بين السلطة ومصر؛ ممّا يثير الشك لدى كثير من الفلسطينيين حول الهدف منها ومن المستفيد، وهل ستخضع حقوقنا في الموارد الطبيعية والبحرية لمساومات السلطة.

وطالب القيادي في حركة "حماس" السلطة الفلسطينية بالإعلان الفوري عن كل بنود تلك المباحثات التي تجري مع مصر، وكشفها أمام كل الفصائل والقوى والمجلس التشريعي؛ لكون ما يتم التباحث فيه هو قضية وطنية وهامة، تخص الجميع وليس السلطة وحدها.

مراسل "الخليج أونلاين" حاول الاتصال بعدد من قادة السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية، لمعرفة الهدف الأساسي من هذه المباحثات وتوقيتها إلا أنهم صرحوا بأنهم "لا يعلمون شيئاً عن هذا الملف، وسمعوا بذلك عبر وسائل الإعلام فقط"؛ ممّا يؤكد فعلياً دور الرئيس عباس في تهميش السلطة وحركة فتح في أي ملفات سياسية هامة يجريها مع أي دولة خارجية.

في حين رفض أمين مقبول، أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح"، كل التخوفات التي خرجت بعد الإعلان عن مباحثات الحدود مع مصر، مؤكداً لمراسل "الخليج أونلاين"، أن الهدف الأساسي من هذا المشروع هو ترسيخ حدود الدولة الفلسطينية الرسمية، لتكون موثقة في كل المحافل الدولية ومن بينها الأمم المتحدة.

ونفى مقبول أن يكون لمشاورات ترسيم الحدود البحرية أي ثمن سياسي، على حد قوله.

وانضمت فلسطين إلى معاهدات الوكالات الدولية بعد حصولها، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة لها صفة مراقب، وبدأت السلطة الفلسطينية الاتصال بحقوقيين متخصصين يعتبرون الأفضل في هذا المجال لتحضير ملفها، وتدريب موظفيها على تفاصيل قانون البحار.

وتقضي الاستراتيجية الفلسطينية بإبرام اتفاقات مع مصر أولاً ثم قبرص لتحديد منطقتها الاقتصادية الحصرية، ثم تقييم "الحدود المحتملة" مع "إسرائيل". بعدها يعمل خبراء على جرد الموارد الطبيعية التي يطالب بها الفلسطينيون الذين سيقدمون ترسيم منطقتهم الاقتصادية الحصرية بموجب قانون البحار.

- منع استفراد السلطة

بدوره أكد ناصر أبو لبدة، الخبير في الشأن الاقتصادي، أن بدء مباحثات بين مصر والسلطة في ملف ترسيم الحدود البحرية والموارد الحصرية، يحتاج لخبراء دوليين على أعلى مستوى من الخبرة في التعامل مع هذا الملف؛ نظراً لأهميته البالغة للفلسطينيين.

وأوضح أبو لبدة، لـ"الخليج أونلاين"، أن "المشاورات يجب أن تشمل كذلك خبراء فلسطينيين، وليس فقط مصريين ودوليين؛ لكون الفلسطينيين لهم الحق الأكبر في ذلك، ومناقشة هذا الملف فلسطينياً يعود بالفائدة الكبيرة لنا، خاصة أن الاحتلال الإسرائيلي يسعى لسرقة الحقوق المائية والموارد البحرية التابعة لنا".

وحذر الخبير الاقتصادي من الوقوع في فخ العلاقات السياسية بين السلطة ومصر، لكسب بعض الموارد الفلسطينية ومنحها للجانب المصري، كنوع من "حسن الجيرة" أو عربون صداقة لتقديم علاقات مميزة بين الجانبين.

وتساءل عن توقيع إعلان تلك المباحثات والهدف منها، في ظل توتر العلاقات بين مصر والسلطة الفلسطينية على خلفية ملفات سياسية متعددة، مشدداً على رفض منح أي حق فلسطيني لأي دولة أخرى.

واعتبر أبو لبدة الحدود المائية والمنطقة الاقتصادية الحصرية، خطاً أحمر لا يمكن لأي فلسطيني أو عربي التعدي عليها، ويجب أن تتم كل المشاورات والمباحثات التي تجري بين السلطة ومصر، بمشاركة فلسطينية كبيرة تتمثل بقوى وفصائل وخبراء حقوقيين واقتصاديين، حتى لا تستفرد السلطة الفلسطينية بالقرار الفلسطيني بهذا الجانب.

CAEGAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

والمنطقة الاقتصادية الحصرية حيز بحري تبسط دولة ساحلية سيادتها عليه وتستطيع استكشاف موارده واستغلالها، وتمتد هذه المنطقة عادة على بعد 370كم من ساحل البلد المعني، في حين تمتد المياه الإقليمية لأي بلد إلى مسافة 12 ميلاً.

ولم تصادق إسرائيل أو الولايات المتحدة على اتفاق الأمم المتحدة لقانون البحار، وحددت تل أبيب منطقتها الاقتصادية الحصرية بالنسبة إلى قبرص بإجراء مفاوضات ثنائية، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق مع لبنان.

قراقع: 6000 حالة اعتقال منذ تشرين أول الماضي ثلثهم من الأطفال

أمد/رام الله: 20\6\2016

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، إن 6000 حالة اعتقال سجلت منذ اندلاع الهبة الجماهيرية الأخيرة في تشرين أول 2015، ثلثهم من الأطفال القاصرين دون سن 18 .

وأشار قراقع إلى أن نسبة 100 من الأطفال تعرضوا لأحد أشكال التعذيب والتنكيل منذ لحظة اعتقالهم وخلال استجوابهم على أيدي الجنود والمحققيين.

وأضاف، أن 450 طفلا لا زالوا يقبعون في سجون الاحتلال، من بينهم 15 أسيرة قاصر في سجني "الدامون" و"هشارون".

واعتبر قراقع، أن استهداف الأطفال من قبل سلطات الاحتلال "والانقضاض على حقوقهم من قبل السلطات الإسرائيلية وعدم مراعاة القوانين الدولية سواء خلال الاعتقال والاستجواب والمحاكمة، يعتبر عارا على المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الانسان التي ظلت عاجزة عن وضع حد لسياسة استهداف القاصرين الفلسطينيين".

أقوال قراقع تلك، جاءت خلال زيارته عائلة الأسيرة القاصر ديانا عبد الله خويلد (17 عاما)، من سكان قرية شويكة في طولكرم، التي اعتقلت مع شقيقتها القاصر نادية بتاريخ 2015/12/31، وحكم على ديانا بالسجن 15 شهرا، فيما أفرج عن نادية بعد قضاء 50 يوما.

وتأتي هذه الزيارة التي شارك فيها أسرى محررون ووفد من الهيئة ضمن برنامج زيارات عائلات الأسرى الأطفال بمناسبة شهر رمضان المبارك ولتسليط الضوء على قضية اعتقال الأطفال والتضامن معهم.

وقام قراقع والوفد المرافق بزيارة عدد من الأسرى المحررين في طولكرم، والذين أفرج عنهم في الأسابيع الأخيرة، وهم: زاهر عبد الرحمن دقة من بلدة عتيل قضى 15 عاما في سجون الاحتلال، والمحرر زايد سامي سلمان من بلدة رامين قضى 13 عاما، وخضع للاعتقال الأداري مؤخرا، والمحرر بشار نصاصرة من بيت فوريك قضاء نابلس حيث قضى 15 عاما في السجون.

يوم اللاجئين العالمي: 66% من الفلسطينيين هُجروا عام 1948

عرب 48/ الأناضول تحرير : محمود مجادلة 20\6\2016

قال جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، إن 957 ألف فلسطيني طردوا ونزحوا من الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها العصابات الإرهابية الصهيونية عام 1948، أي ما نسبته 66% من عدد السكان، بحسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950.

وأوضح الجهاز المركزي في بيان صحافي، صدر عنه اليوم، الإثنين، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الذي يصادف 20 حزيران/ يونيو من كل عام، أن سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تشير إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها بتاريخ الأول من كانون الثاني/ يناير 2015 بلغ 5.6 مليون لاجئ.

GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، بحسب البيان.

وتشير بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة السكان اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 41.6% من مجمل السكان المقيمين، وأن 26.3% من السكان في الضفة الغربية هم لاجئون، في حين بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة 67.7%.

وأظهرت البيانات الرسمية وجود فرق واضح في معدلات البطالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، 'إذ وصل معدل البطالة بين اللاجئين الى 32.3% مقابل 21.4% بين غير اللاجئين'.

وبلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين، للأفراد (15 سنة فأكثر) 2.9% في حين بلغت لغير اللاجئين 3.6%.

وارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين، الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى وبلغت 14.3% من مجمل اللاجئين، في حين بلغت لغير اللاجئين 12.1%.

نحو خطوة صريحة وجريئة لحسم ملف المصالحة وانطلاق القطار الفلسطيني!

يقلم: د. أسامة الأشقر المركز الفلسطيني للاعلام 2016\6\20

بعد عشر سنوات من خضيض المصالحة بات واضحاً أن المصالحة قرار إسرائيلي يجري تنفيذه عبر البوابة المصرية، بإدارة مباشرة من رأس السلطة الفلسطينية، وأنه لا ضوء في نهاية النفق بل قاع سحيق مظلم.

ولم يعد ثمة شك أن جهات متنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية المنتهية الصلاحية القانونية والوطنية وقيادة السلطة المنتهية الصلاحية القانونية والوطنية قد اختارت أن تتجه بإرادة استراتيجة حاسمة أنها لن تسمح بتغيير معادلتها السياسية القائمة على برنامج م ت ف القاضي بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي والحصول على دولة فلسطينية بالمواصفات الإسرائيلية من خلال الضغط السياسي الدولي.

لم يبدأ الانقسام بالحسم العسكري الذي قامت به حماس في 2007؛ إذ كان ذلك هو التعبير العملي الأكثر قوة في مسيرة الانقسام الفلسطيني بين رؤيتين متناقضتين في التعامل مع الاحتلال.

وقد تعاملت السلطة الفلسطينية بمنطق الاحتواء الناعم والخشن في تعاملها مع القوى الفلسطينية الرافضة لمنهجها السياسي، وأصرت أن تتعامل بمنطق أمني، ولم تسعَ للاحتواء السياسي على قاعدة وطنية بل على قاعدة برنامج اتفاق أوسلو الذي دفع بالقضية الفلسطينية إلى الكارثة في مجال الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

إن ما كان يدفعنا للإصرار على مسار المصالحة هو رؤية استراتيجية تجعل وحدة الشعب وسيلة لتحقيق أهدافه الوطنية، إذ لا تحرير مع الاختلاف الداخلي والانقسام السياسي، وأننا يجب أن نبحث عما يجمعنا ولو كان خيطاً رفيعاً؛ واعتقدنا أن الشعب الفلسطيني لا يقبل منا أن نكون منقسمين متفرقين، بل إن الدول الصديقة باتت تعدّ دعم الحقوق الوطنية الفلسطينية في ظل الانقسام مضراً بها ويظهرها أنها طرف خارجي يتدخل فيما لا يعنيه.

وقد كان مفهوماً أن الدول المعادية وعلى رأسها الكيان الإسرائيلي يعنيها أن يكون داخل الشعب الفلسطيني من يدعم رؤاها ومصالحها بوضوح لا التباس فيه ولا شك، وهو ما أتقنته القيادة المتنفذة في السلطة الفلسطينية التي تمكنت من تعطيل جميع المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتعطيل القوانين من أجل فرض رؤيتها، وتحظى بإسناد عربي ودولي كبير في طريقتها لفرض سياسات القوى الدولية الممولة لها.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وقد بات مكشوفاً للجميع أن السلطة الفلسطينية هي مصلحة إسرائيلية وأمريكية ودولية، وهي مشروع أمريكي إسرائيلي له أدواره الأمنية والتشغيلية في النيابة عن الاحتلال في إدارة المناطق الفلسطينية الأكثر كثافة سكانية، وإخماد أية تطلعات وطنية تحررية.

وبات واضحاً أنه لا سبيل لتحرير ديارنا إلا بقرار فلسطيني واحد يعلن بوضوح أنه لا يملك إلا خياراً واحداً؛ وهو التحرير الكامل للأرض والإنسان، وأن المجتمع الدولي هو أحد أسباب الكارثة الفلسطينية وأنه لم يقدِّم في الحقيقة سوى إطالة عمر الاحتلال وشقّ الصف الوطني.

رؤية الحل:

إننا بحاجة إلى قرارات استثنائية جريئة تنقلنا بقوة إلى الأمام، وأن نقلب الطاولة المكسورة، ونكسر الكراسي من حولها، ونرسم مساراً جديداً لرؤية بلا طاولات، فلا جلوس إلا في ميادين المواجهة وثغور الرباط.

تبتدئ رؤية الحل بقرار العودة إلى المربع الاستراتيجي الذي انطلقنا منه في قرار المصالحة، وهو إعادة تخطيط الرؤية السياسية استراتيجيا وتكتيكيا باتجاه وحدة الشعب على قاعدة التحرير، والعمل على إنتاج جسم وطني مرن يعبر عن الأفكار العامة والمواقف الكبرى أكثر من تعبيره عن مواقف تكتيكية، مع لامركزية في السلوك السياسي والعسكري لأي مجموعة تلتقي مع الأفكار العليا، ودعم مشترك لأي مجموعة تتخذ خيار المقاومة من أي فصيل ضمن ما يمكن تسميته برنامج وحدة الوطنيين.

وتتضمن رؤية الحل إعلان فشل كل محاولات المصالحة لعدم صلاحيتها وطنياً، وحل جميع اللجان المتفرعة عن تلك المحاولات، وإعفاء جميع فرق التفاوض.

وبلغة واضحة قاطعة يتم إعلان وقف شامل لأي مطالبة تتعلق بالسلطة أو الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو تشكيل منظمة التحرير، وإعلان نهاية الحديث فيها، وأنه لا نقاش إلا في ملف التحرير والاستقلال، وأن الشعب مسؤولية المحتل، ولسنا نوابا للمحتل في تقديم الخدمات له.

ونعلن بوضوح أن مسار الثقة الوطنية لن يُعطَى إلا للمقاتلين في الميدان، وأن الاعتماد الوطني سيتم على أساس الموقف من العدو المحتل؛ فإما أن تكون مع الشعب والقضية والتحرير وإما أن تكون مع الاحتلال.

ويجب العمل بوضوح على عزل مراكز النفوذ الصهيوني داخل الحركات الوطنية ولاسيما داخل حركة فتح التي ما زالت تعلن انحيازها للمقاومة في أدبياتها السياسية والشعبية والتعبوية وتتملّص من برنامج قيادتها المتصهين.

هذه أفكار أولية يمكن أن تكون مقدمة لنقاش وطني، وأملي الكبير ألا نندفع ثانية وراء تحليلات سقيمة أثبتت التجارب سخفها وسقطها، وأن نتجه صوب الهدف العالي من جديد بلا انحناءات ولا التواءات.

حماس تطرق الباب الايراني بقوة هذه الايام فهل تجد الاستجابة؟ وهل الشعور بخذلان "المعسكر السني" الخليجي لها هو السبب؟ وهل رحيل مشعل سيؤدي الى رفع "فيتو" الاسد؟ وهل "غزل" ابو مرزوق بالدعم الايراني سيختصر طريق العودة؟

"راي اليوم" 2016\6\20

تعكس التصريحات التي وردت على لسان الدكتور موسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في مقابلة مع تلفزيون "الاقصى"، واشاد فيها بشكل واضح بالدعم الايراني للمقاومة والقضية الفلسطينية، خيبة امل "حركة

CIGAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

حماس" من "المعسكر السني" الذي راهنت عليه طوال السنوات الخمس الماضية كحاضن اساسي وبديل لها، وانتصار التيار المتشدد في داخلها على حساب هزيمة التيار "المعتدل" الذي يتزعمه السيد خالد مشعل المقيم حاليا في الدوحة، وصاحب القرار الابرز بخروج الحركة من دمشق، والانحياز كليا الى معسكر المعارضة السورية المسلحة في صراعها ضد النظام السوري.

الدكتور ابو مرزوق ذهب بعيدا، وعلى غير العادة، في الثناء على ايران، خاصة قوله "انها قدمت دعما للمقاومة والقضية الفلسطينية سواء على صعيد الامداد، او التدريب، او المال، لا يوازيه سقف آخر، ولا تستطيعه معظم الدول"، وتأكيده في غمز واضح في قناة الكثيرين "ان الدعم الايراني كان معلنا وفوق الطاولة".

حركة "حماس" تعرضت لخديعة كبرى من قبل بعض حلفائها في الخليج عندما صوروا لها ان سقوط النظام السوري بات حتميا، وان المسألة مسألة بضعة اشهر فقط، وجاء من يقدم لها النصح "بعدم تكرار خطيئة الرئيس الراحل ياسر عرفات في الكويت (في اشارة الى دعمه للرئيس صدام حسين)، والوقوف في خندق المهزوم، ويجب تقديم مصلحة الشعب الفلسطيني فوق كل اعتبار".

والاخطر من كل هذا وذاك، ان الحركة ايدت دعوة الرئيس المصري محمد مرسي بإعلان الجهاد في سورية، واغلاق السفارة السورية في القاهرة، متماهية مع فتاوى الشيخ يوسف القرضاوي والداعية السعودي محمد العريفي التي صدرت اثناء مشاركتهما، الى جانب علماء آخرين، في مؤتمر في القاهرة، تزعمه الرئيس مرسي في حزيران (يونيو) عام 2013، وهو الموقف الذي اغضب، وما زال، القيادة السورية، وادى الى فتور في علاقتها مع ايران.

المملكة العربية السعودية، وفي ظل اعلانها الحرب على حركة "الاخوان المسلمين"، ووضع كل ثقلها خلف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، اغلقت ابوابها في وجه حركة "حماس" ومجيء الملك سلمان بن عبد العزيز خلفا للملك عبد الله، الذي وافته المنية قبل سنة وستة اشهر، لم تغير من هذا الواقع، ولم يثمر اللقاء الذي تم بين الملك سلمان وقيادة الحركة (حماس) في العام الماضي في مكة في حدوث اي انفراجة، رغم ان حركة "حماس" ايدت "عاصفة الحزم" في اليمن.

العارفون ببواطن الامور قالوا ان قيادة حركة "حماس" رفضت ايحاءات سعودية غير مباشرة، تطالب بإرسالها قوات للقتال الى جانب التحالف العربي الذي تتزعمه المملكة في اليمن، ولكن الحركة نفت نفيا قاطعا تقدم السعودية، بشكل مباشر او غير مباشر، بهذا الطلب.

الدكتور ابو مرزوق الذي تزعم رئاسة المكتب السياسي للحركة في بواكيرها الاولى، رجل معروف ببراغماتيته السياسية، ويتطلع للعودة الى الزعامة، ومن غير المستبعد ان يكون ادرك ان الفرصة باتت ملائمة في ظل اعلان السيد خالد مشعل عدم رغبته في الترشح للمنصب مرة اخرى، لان هناك معارضة قوية له داخل الحركة، وجناحها العسكري على وجه الخصوص، ووجود رغبة في الوقت نفسه بالدفع بقيادة جديدة تعيد "ترميم" العلاقات مع كل من ايران وسورية، لا تتحمل "ارث" القيادة السابقة بشكل عام، خاصة بعد الاطاحة بحكم حركة "الاخوان المسلمين" في مصر، وتخلي حركة "النهضة" في تونس عن انتمائها الاخواني، وتفاقم الازمات في وجه حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وزعيمه رجب طيب اردوغان.

ما زال من غير المعروف ما اذا كانت القيادة الايرانية ستتجاوب مع هذا "الغزل" القوي من جانب الدكتور ابو مرزوق، ولكن الامر المؤكد، ان رحيل السيد مشعل من زعامة الحركة، وزيادة قوة الجناح المناهض له، وسياساته داخل الحركة، قد يساهم في عودة المياه الى معظم مجاريها السابقة، ان لم يكن كلها.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

مصدر لبناني قريب من القيادة السورية اكد لهذه الصحيفة "راي اليوم" ان الرئيس السوري بشار الاسد شخصيا هو الذي كان يضع "فيتو" على اي تقارب جدي بين ايران وحركة "حماس"، طالما ان السيد مشعل هو رئيس مكتبها السياسي، ورفض، اي الرئيس الاسد، وساطات عديدة من قبل قيادة "حزب الله" لرفع هذا "الفيتو".

انتخابات المكتب السياسي الجديد لحركة "حماس" باتت وشيكة، وتصريحات الدكتور محمود الزهار بأن لوائح الحركة الداخلية تشدد على ان رئاسة المكتب السياسي لفترتين فقط، توفر مخرجا مشرفا للسيد مشعل الذي تولى هذا المنصب لاربع دورات متتالية، الامر الذي قد يفتح الباب على مصراعيه لعودة العلاقات الايرانية الحمساوية، وربما السورية الحمساوية ايضا، الى صورتها السابقة.

الجناح الذي يؤيد العلاقات مع ايران داخل حركة "حماس" يتحدث هذه الايام بمرارة عن "خذلان" المعسكر السني العربي والخليجي بالذات للحركة، وعدم تقديمه الاموال ناهيك عن السلاح لها، وفوز هذا الجناح في انتخاباتها الداخلية، وهذا الفوز شبه مؤكد، وقد يؤدي الى عودتها الى تشددها السابق، وتقديم "المقاومة" على كل الاعتبارات والسياسات "المعتدلة" الاخرى، وعلينا توقع مفاجآت عديدة في الاسابيع والاشهر المقبلة.

حماس وفتح وجهود المصالحة

محمد صالح المسفر العربي الجديد 2016\6\20

يعيش الوطن العربي في دوامةٍ، لا نعلم متى تبتلع أحد الأقطار العربية. لم يعد يسهل على كُتاب الصحافة العربية، المنشغلين بهموم أمتهم، تناول المواضيع التي تجتاح العالم العربي بالشرح والتحليل والاجتهاد في طرح الحلول، نظراً لكثرة قضايا هذه الأمة. زيارة ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي، الأمير محمد بن سلمان، واشنطن جديرة بالتوقف عندها، لكن أحداث الفلوجة، وما يجري في العراق، أمر مهم ويحتاج مناقشةً جادّةً على كل الصعد. انسحاب، أو مشروع انسحاب، دولة الإمارات من التحالف العربي، بقيادة العربية السعودية، يحتاج وقفة تأمل لهذا الحدث، وتناول آثاره البعيدة وقصيرة الأجل على دول مجلس التعاون الخليجي، ومستقبل المنطقة. اليمن وما يجري على ثراه، وسورية الممزقة المذبوحة من نظام بشار وحلفائه من الروس والفرس والمليشيات الطائفية. ليبيا حدّث ولا حرج. الجزائر تترنّح على كفّ عفريت. تونس والخوف على فشل التجربة. حقاً، يعيش الوطن العربي في بحرٍ لجّي من المصائب والكوارث، تحتاج من أهل القلم إلى الجد في إمعان العقل والفكر من أجل إيجاد مخرج من هذه الدوامة العاتية.

(2)

أتناول، في هذه المقالة هماً من هموم أمتنا، وهي السلطة الفلسطينية التي توسّعت، في عهدها، إسرائيل على الأرض الفلسطينية، وتمد نفوذها إلى خارج حدود فلسطين. وفي عهدها، ازداد عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتضاعف عدد الأسرى، وتحولت الضفة الغربية إلى ساحاتٍ يطارد فيها جنود الاحتلال شباب الضفة للقبض عليهم، تحت سمع (وبصر) قوات الأمن الفلسطينية التي لا تحرّك ساكناً، دفاعاً عنهم. في عهدها ازدادت عمليات هدم الأمن الإسرائيلي منازل المواطنين الفلسطينيين. إذاً، ما فائدة هذه السلطة، وما هو واجبها، إذا لم يكن واجبها الأول حماية المواطنين وممتلكاتهم؟

جرت في عام 2006 انتخاباتٌ تشريعية في الضفة الغربية وغزة، وهي أول انتخابات تشارك فيها حركة حماس، وفازت بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي (البرلمان). وقد قال القيادي السابق في حركة فتح، محمد دحلان، في تصريح مذاع "من العار على فتح القبول والمشاركة في حكومة تقودها حماس". وقال أحمد قريع، وهو أحد كبار قادة "فتح" واتفاق أوسلو، على

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الهواء مباشرة، وهو منفعل غضباً لنتائج التصويت "خلينا نشوف شو بيقدروا يعملو"، أي ماذا تستطيع أن تفعل "حماس" في إدارة الضفة والقطاع. والحق أن السلطات الأمنية في غزة، بقيادة الفتحاوي دحلان، ومباركةٍ ضمنيةٍ من قيادة فتح العليا، رفضت التعاطي مع الحكومة التي أدت اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس. وارتفعت وتيرة الاضطرابات الأمنية والاغتيالات، فما كان من وزير الداخلية إلا أن شكل قوة أمنيةً مساندة، عرفت باسم القوة التنفيذية، لكن عناصر الأمن التابعة لحركة فتح اصطدمت بهذه القوة الوليدة.

زاد الانفلات الأمني وزادت الاغتيالات، ووصل إلى غزة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، لإيجاد صيغةٍ لحل الخلافات بين "فتح" و"حماس"، والمحافظة على استقرار الأمن في أراضي السلطة، ولم يكتب للوساطة القطرية النجاح. وتدخلت السعودية، ودعت الطرفين إلى مكة، وعقدت مصالحة عرفت بصلح مكة في فبراير/شباط 2007، وشكلت حكومة وحدة وطنية، لم يُكتب لها النجاح، لأن هناك سبق إصرار بعدم قبول حركة حماس من إسرائيل وسلطة حركة فتح.

(3)

جديد جهود المصالحة التي تعمل عليها قطر بين الطرفين، اجتماع الدوحة في 15 ـ 16 يونيو/حزيران الحالي، إلى جانب أمور أخرى، تمت مناقشتها بحضور الوسيط القطري. نوقشت قضية موظفي قطاع غزة الذين عينتهم الحكومة المنتخبة (حكومة إسماعيل هنية 2006)، بعد أن امتنع موظفو القطاع، مدنيون وأمنيون، الذين كانوا أعضاء في حركة فتح، عن العمل مع حكومة إسماعيل هنية. فشلت المفاوضات في الدوحة في الوصول إلى اتفاقٍ بهذا الشأن، كما رفضت حكومة التوافق الوطني التي شكلت، أخيراً، الاعتراف بموظفي الوزارات في غزة أو التعامل مع القطاع، ما لم تسلم "حماس" بكل قرارات عباس، أي عودة جميع الموظفين الذين كانوا يتسلمون مرتباتهم وهم في بيوتهم، من دون القيام بأي أعمال من أجل المواطن في غزة، بما في ذلك مدرسون وقضاة وأطباء وغيرهم. وعلى "حماس" أن تتحمل تبعات المسؤولية المالية عن موظفيها الذين عينتهم، ولا دخل للسلطة بهم، وليسوا على ميزانيتها. هل يعقل أن يخدم هؤلاء المواطن في غزة، ويسهرون على أمنه، وعلى تعليم أبنائه وتطبيب مرضاه، عشر سنوات، ثم يأتي عباس ليشطبهم بجرة قلم.

(4)

السؤال الذي تجب إثارته: إذا كانت كوادر "فتح" ترفض العمل في كل وظائف السلطة في غزة، في ظل حكومة "حماس"، بموجب تعليمات عباسية، أليس من حق سلطة "حماس" أن تعين محلهم موظفين، يقومون بالواجب تجاه المواطن الغزاوي؟ يعترف الجميع في قطاع غزة بأن الجرائم، بجميع أنواعها، اختفت من غزة، بمجرد إنهاء سلطات عباس الأمنية في غزة، وأن الأمن اليوم أكثر استتباباً هناك، وأن الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية في أحسن حالة في القطاع، منذ تسلمت حكومة "حماس" مقاليد الأمور. إذاً، لماذا تصر سلطات عباس ورهطه على إسقاط أكثر من ثلاثين ألف موظف قاموا بواجباتهم الوطنية خير قيام، في ظل غياب موظفي سلطة "فتح" الذين كانوا يستلمون مرتباتهم وهم بلا عمل، لأن عباس منعهم من الاستمرار في العمل، طالما حركة حماس على هرم القيادة في غزة.

سلطة محمود عباس اليوم منقسمة بين الرياض وعمّان والدوحة. يُحسن عباس في عمّان المجاملات، وحبك الكلمات الصحافية حول السيادة على الأماكن المقدسة في القدس المحتلة بأنها للأردن، وما في القلب يعلمه الله. وجبريل الرجوب في الرياض للهدف نفسه، لمن تكون السيادة على الأماكن المقدسة، وصيانة قبة الصخرة لمن تكون، أسئلة ما برحت ماثلةً في الأذهان. وفي الدوحة، كبير مفاوضي "فتح"، عزام الأحمد، بلا صلاحيات، وانفض السامر في الدوحة بلا نتائج، وغادر الأحمد

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الدوحة، قبل أن تحط طائرة الرئيس محمود عباس في مطار الدوحة، لكي لا يحرج عباس أمام مضيفه أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد، لفشل اجتماع حماس وفتح في الدوحة.

آخر القول: ترفض مصر أي مصالحةٍ تجري في الدوحة. إسرائيل ترفض اتصال عباس وفرقته مع "حماس". وعباس لا تعنيه المصالحة مع غزة، لأنه المستفيد من هذا الانشقاق.

«قبرص الغزاوية»!

خالد الحروب — الاتحاد — 2016\6\20

خلال تسع سنوات من الانقسام الفلسطيني الذي قادته ورسخته حركتا «فتح» و«حماس» في الضفة الغربية وقطاع غزة، تسابقت الحركتان في تقديم خدمتين لإسرائيل: الأولى تقويض أي كيانية فلسطينية موحدة وتعزيز الانقسام السياسي والجغرافي والديموغرافي ومأسسته، والثانية حماية أمن إسرائيل. إسرائيل لم تفعل الكثير من أجل الظفر بهاتين الخدمتين، كل ما قامت وتقوم به هو رفع عصاها الغليظة فوق رأس سلطة رام الله وسلطة غزة وتبقي رسالة التهديد واضحة: إما إبداء حسن السلوك عن طريق حفظ أمن إسرائيل من طرفكم، وإما أن تقع العصا على رؤوسكم (عبر التضييق المالي والإداري ضد الضفة الغربية، أو بالضربات العسكرية ضد القطاع). الاستجابة من الطرفين، الفتحاوي والحمساوي، مُدهشة ولسان حالها يقول مُقابل الإبقاء على سلطتين هشتين: إننا على استعداد للقيام بكل شيء. بعض الخلاصات جاءت مؤخراً على لسان نبيل شعث، ليقول بأن السلطة تنفق على أمن إسرائيل أكثر مما تنفق على تعليم الفلسطينيين، وفي كل المجالات ذات العلاقة بالشعب الفلسطيني، هناك فشل متراكم من قبل «السلطة الوطنية»، والنجاح الوحيد الذي لا يختلف على تقييمه اثنان يحدث ويتواصل في مجال التنسيق الأمني مع إسرائيل!

وفي جانب «حماس» لا تخرج بعض الخلاصات في غزة عن ذات الدائرة، أي الحفاظ على أمن إسرائيل، مقابل بقاء «حماس» في السلطة، لكن خطاب «حماس» أكثر تعقيداً لأنه يدفع بلغة المقاومة إلى الأمام فتصبح المحافظة على الانقسام، وعلى أمن إسرائيل، من مكونات الأمن القومي الفلسطيني المقاوم! خلال السنوات الماضية، وتحت شعار المقاومة، أُجهضت المقاومة عملياً وأُخرج الشعب من ساحتها، وأُحيلت المُناقصة إلى «كتائب القسام». وخلال السنوات التسع من سيطرة «حماس» على القطاع تمت رعاية أمن إسرائيل على أكمل وجه. رغم الحروب الثلاثة ورغم آلاف «الصواريخ» التي بالكاد جرحت أحداً في إسرائيل، لم يتعد كل مجموع أيام وأسابيع المقاومة 11 أسبوعاً. أي ما لا يزيد عن 3٪ من الفترة كلها. مقابل ذلك تنعم إسرائيل بأمن وأمان على طول الحدود مع القطاع.

وبالمقابل، فماذا استفادت فلسطين والفلسطينيون من هذه المعادلة المُختلة؟ عملياً، لا شيء سوى تعزيز الانقسام، وتأمين رأسمال سياسي مقاومي ظاهر لـ«حماس» كي تواصل سيطرتها على قطاع غزة.

الخلاصة المشتركة هي أن سلطة الضفة وسلطة غزة فشلتا في تقديم أي مُنجز للشعب الفلسطيني، سواء عن طريق المفاوضات هنا، أو المقاومة هناك، بيد أن الاثنتين نجحتا في إنجاز ثلاث مهمات رئيسة: إعفاء الاحتلال من مسؤولياته الاحتلالية، المحافظة على الانقسام وتكريسه، والمحافظة على أمن إسرائيل.

ولنتوقف هنا عند المهمة الثانية، أي تكريس الانقسام و«نحتفل» بعيد ميلاده التاسع هذه الأيام. في ذلك الصيف البائس والدموي سنة 2007 كتبت مقالة أتخوف فيها من تأبد الانقسام، لأنه أولاً وأخيراً سيحظى برعاية إسرائيل وبالمناخات التي تمد في عمره، وبأمل دق نواقيس الخطر المبكر ضمنت المقالة تنبؤاً يقول بأن السماح للانقسام بالتجذر سوف يُفضي إلى تخليق كيان مشوه في غزة على غرار «قبرص التركية»، لا يحظى بالسيادة ولا بالاعتراف الدولي، لكنه مخول من قبل دولة جارة للقيام بوظائف خدمية للسكان. سيناريو «قبرص التركية» هو الأكثر خدمة لإسرائيل، لأنه يحقق لها كل الأهداف التي تريدها

دفعة واحدة وأكثر: فهو يخلصها من عبء الاحتلال والقيام بمسؤوليتها الاحتلالية، ويخفف من صورتها كمحتل عسكري كولونيالي بشع أمام العالم، ويحيل مهمة الحفاظ على أمنها إلى «قيادة» الشعب الواقع تحت الاحتلال ومن دون أية أكلاف حقيقية، ويقسم الشعب ذاته إلى نصفين بما يحطم وحدته العضوية والوطنية واحتمالات بروز أي كيانية وشرعية موحدة تهدد الاحتلال سياسياً أو مقاومياً، وفي نفس الوقت فإن «قبرص الغزاوية» لن تتمتع بأي شكل سيادي ولن تحلم بأن تكون لا دولة ولا حتى دويلة، وإنما ستبقى مجرد «حكم ذاتي» خدماتي يتقاتل عليه الفلسطينيون بمنظماتهم وفصائلهم إلى أبد الآبدين.

خلال السنوات التسع الماضية تكرس سيناريو «قبرص الغزاوية»، وأعدت الكتابة حول هذا السيناريو عدة مرات، متأملاً أن تُسمع الدقات على جدران الخزان، وهذه الأيام و«احتفاءً» بالذكرى السيئة نعاود الكتابة حول الموضوع، وسأقوم باقتباس بعض ما تضمنته مقالات السنوات السابقة إزاء سيناريو قبرص التركية الذي بدا خطره كبيراً منذ الأشهر الأولى للانقسام، ثم ها هو يتحول إلى حقيقة مؤلمة وبشعة على أرض الواقع الفلسطيني.

ما لمحمود عبّاس وما عليه

عبد الإله بلقزيز — الخليج — 2016\6\20

لمحمود عباس (أبومازن)، رئيس السلطة الفلسطينية، ما يُحْسَب له، ويذكَر به، ولكن في رصيده السياسي وأدائه ما يحسَب عليه ويؤسى له. وهو بما لَه وما عليه في موقع الشخصية الخِلافية، التي لا إجماع عليها: لا بالإيجاب ولا بالسلب؛ فلا هو الزعيم الذي يستطيع أن يجمع ويوحّد فيكون بمثابة الرّمز للجميع، ولا هو الرجل الذي إليه تعزى حال الفرقة والانقسام السائدة فتكون في جملة بضاعته وصناعته. في شخصه بقايا من الزعيم التوحيدي، ولكنها بقايا قليلة لا توفّر مادة للنهوض بدور تاريخي كبير، وفي أدائه مقدمات لسلوك سياسي يخشى من أن يَجد من يرسخَه بعده فيأتي على وحدة الشعب والقضية. وعلى ذلك، فهو مخضْرم يتحرك بين زمنين وبسرعتين مختلفتين: زمن الوطنية الكفاحية الجامعة، وزمن المنازعة السياسية الداخلية على فتات المصالح الضيقة الصغيرة. ولكنه لا يتحرك وحده، إذ يتحرك بين الزمنيْن، وإنما في محيطٍ من الرؤى والأفكار والمصالح، والرجل يتحرك، في دائرة تتنازع فيها الإرادات والخيارات، ليجد نفسه متأثراً بهذا أو مراعياً ذاك أو متحسباً من ذلك. وهكذا يأتي قرارُه ترجمة لهذا كلّه. قد يكون هو ضحية الانتقال من زمن الثورة إلى زمن السلطة والثروة، وقد يكون شريكاً في صناعة ذلك الانتقال، وتلك مسألة أخرى.

يُحْسب لأبي مازن أنه لم يتنازل عن حقّ شعبه في تقرير مصيره الوطني، وبناء دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، وتمسّكه بالقدس الشرقية عاصمة لها. وهو خلال مفاوضاته المديدة مع دولة الاحتلال الصهيونية لم يساوم على أي من هذه التي تُعتَبر في حكم الثوابت الوطنية الفلسطينية، مُحبِطاً بذلك كل أولئك الذين راهنوا على أن يكون الرجل جاهزاً لصفقةٍ سياسية يأخذ منها الفلسطينيون أقل ممّا عُرِض على ياسر عرفات في «مفاوضات الوضع النهائي» في «كامب ديفيد الثانية» قبل ستة عشر عاماً.

وفي جملة المُحبَطين أولاء من سياسات محمود عباس، المتمسكة بالحقوق الثابتة، «إسرائيليون» استصغروا مبدئيته، وفلسطينيون أوسلويون رأوا في واقعيته السياسية حصان طروادة يمتطونه لقضاء مآربهم. ولا عجب في أن يتحوّل أبومازن الذي احتُفِيَ بمجيئه من هؤلاء وأولئك إلى عدو صريح لقادة الدولة الصهيونية، وخصمٍ مباشر لسياسي «أوسلو» الفلسطينيين، يشنّعون عليه جهراً في كل وقت وحين، ويلعبون في مواجهته اللعبة السياسية عينها التي لعبوها في مواجهة الشهيد الراحل ياسر عرفات!

لقائل أن يقول إنّ فلسطينَ أبي مازن، التي تمسك بها الأخير، ليست كلَّ فلسطين وإنّما بعض فلسطين، وأن تحصيل هذا البعض منها إن أمكن أبامازن أو غير أبي مازن تحصيله لن ينصف شعب فلسطين في حقوقه التي اغتصبتها منه

Center for Studies & Strategies
مركز القدس للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الصهيونية ودولتُها، فلا معنى بالتالي للقول إنّه يتمسك بالثوابت الوطنية. وهذا صحيح من غير شك، ولكن محمود عباس لم يكن وحده المسؤول عن تعريف فلسطين بأنها القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، وتعريف حق تقرير المصير بما هو إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة عام 67. إنّ مسؤوليته في تقزيم التعريف تنتمي، بالأحرى، إلى مسؤولية رفاقه في «فتح» (أبو عمار، وأبو جهاد، وأبو إياد، وخالد الحسن، وفاروق القدومي...)، ومسؤولية قادة الفصائل الأخرى (وآخرها «حماس»)، في تكريس هذا التعريف الاختزالي لفلسطين وحقوق شعبها، منذ إقرار المجلس الوطني الفلسطيني لِلبرنامج المرحلي في العام 1974، إلى إعلان المجلس إياه «قيام دولة فلسطين»، في دورته المنعقدة في الجزائر (نوفمبر/تشرين الثاني 1988). وهو، بهذا الحسبان، يرِث ميراثاً ساهم فيه، ويأتمن عليه في مواجهة مَن يطالبونه سراً وجهراً بالتفريط به هو أيضاً! هكذا يفهمون واقعية محمود عباس السياسية: مَعبَراً نحو القبول بما دون الحدّ الأدنى الوطني! بل هكذا فهموا واقعية ياسر عرفات وبراغماتيته السياسية في مفاوضات الوضع الانتقالي، فخالوا أنّ مرونته في التفاوض على مناطق أ، وب، وج، عقيدةً جديدة تفتح الطريق أمام التنازل في مفاوضات «الوضع النهائي» التي تبحث موضوعات القدس واللاجئين والدولة واللاجئين. ومثلما فاجأهم ياسر عرفات أمس، يفاجئهم أبومازن اليوم.

هذا التمسك بالحدّ الأدنى الوطني ممّا يحسب لأبي مازن، وممّا يدخِله في التاريخ الفلسطيني كواحدٍ من قادة الحركة الوطنية في ذلك التاريخ. ولكنّ ما يحسب عليه هو أيضاً في حكم الكثير، ويكاد أن يكون منفرداً به مقارنةً بقادةٍ للثورة سابقين (ياسر عرفات، وأحمد الشقيري، والحاج أمين الحسيني). يُحْسَب عليه أنه يعارض نهج المقاومة، معارضة شديدة معلنة، أو ما يسميه تسميةً غيرَ موفَّقة بعسكرة الانتفاضة، ويراهن على التسوية والمفاوضات على الرغم من أنّ أفقها مسدود! ويُحْسَب عليه أنه يبدي الاستعداد للمساومة على حقّ العودة، من خلال تكراره استخدام عبارة «حلّ عادل لمشكلة اللاجئين متفاوض عليه» (كما ورد آخر مرة في اجتماع مجلس وزراء دول جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 28 مايو/أيار 2016)، بدلاً من تشديده على وجوب تطبيق القرار الأممي 194 في شأن اللاجئين! ويحسَب عليه أنه لا يتوقف عن الحديث عن مرونته في تطبيق مبدأ مبادلة الأراضي في أي اتفاق (علماً أنه المبدأ الذي يسهّل تطبيقُه تحقيق مبتغى الدولة الصهيونية بأن تصير دولة يهودية صافية: وهو الذي يرفضه أبومازن)، مع أنّ المبادلة التي قيل بها أول مرة في مفاوضات طابا تنال من حق تقرير المصير في نطاق أراضي الرابع من حزيران/يونيو! ثم يُحْسَب عليه أنه هَمّش الكفاءات الوطنية الفلسطينية، في «فتح» ومنظمة التحرير والسلطة، لمجرّد أنها معارِضة لنهجه السياسي، فيما مكّن آخرين لا أهلية لكثيرين منهم، لمجرد أنهم موالون له، أو هكذا يظن!

بين محمود عباس الذي يُحْسَب له ما يحسَب له، ومحمود عباس الذي يُحسَب عليه ما يحسب عليه، يقتضينا الموقف أن نتمسك بالأول، وأن نجهر بالاعتراض على الثاني، وننبّه على المغبّة. لا ينبغي أن يُؤخذ الأول بجريرة الثاني، ولا أن تكون شجرةُ الثاني حائلاً دون رؤية غابة الأوّل. إذا كان يمكن أن يؤاخَذ الرجل على هذه الازدواجية السياسية الحادّة في شخصه، فلا مسوّغ لاختزالها فيه لأنها عينُها الازدواجية التي يقوم عليها المجتمع السياسي الفلسطيني، بل كل فريق في ذلك المجتمع. الفارق الوحيد أنّ محمود عبّاس يفصِح عما يكتمه الآخرون، ويظهِر ما يُبْطِنونه!

هل حان الوقت لتقسيم القدس؟

يقلم: نعومي خازان* "تايمز أوف إسرائيل" 2016\6\20

تجسد القدس العديد من الجوانب المعقدة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ولما يقارب نصف قرن مثلت استعصاء للحل.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

من منظور إسرائيلي رسمي، فكرة كون القدس موحدة تحت سيادة إسرائيلية تعتبر غير واقعية، وأيضا من وجهة نظر فلسطينية فإن فكرة تقرير المصير دون مدينة القدس في مركزها هي فكرة لا يمكن تصورها. دون إجماع في الأفق، تعمقت السيطرة الإسرائيلية على المواقع المترامية والمتنوعة – متوسعة بشكل كبير منذ العام 1967 وضمها بعد ذلك- على مر السنين.

مع ذلك، هناك اليوم نقاش أكثر جدية حول العديد من التغييرات في القدس ربما أكثر من أي مكان آخر.

البند الذي كان يعتبر دائما البند الأخير على جدول الأعمال يتم التحدث عنه الآن، في محاولة جديدة لتحقيق وفاق فلسطيني - إسرائيلي.

لقد خدمت مدينة القدس دائما نموذجا مصغراً للصراع، لأنها توفر دليلا ملموسا للتناقض الآخذ في الاتساع بين المطالبة بالوحدة وواقع الفصل.

هي المدينة الكبرى والأكثر تنوعا في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن، حيث تجمع بين أكثر من 300,000 مواطن فلسطيني و550,000 يهودي (ثلثهم متدينون)، موزعين في جيوب متميزة يربط بينهم عدد قليل من المساحات المشتركة، باستثناء المستشفيات ومراكز التسوق، فقد تضاءل مدى الاتصال بين سكانها غير المتجانسين بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

الاختلافات بين الشرق والغرب شاسعة: إنها مرئية في التناقضات في مجال البنية التحتية والبناء، المواصلات، والخدمات العامة، والفرص الاقتصادية، والخدمات المعروضة والتعليم، فضلا عن التقاليد الثقافية والمعايير الاجتماعية والحقوق السياسية.

إن هذه المدينة المتعددة الثقافات أكثر انقساما اليوم من أي وقت مضى.

الاتجاهات في القدس لا تعكس فقط التفاوت العميق بين الإسرائيليين والفلسطينيين على مر السنين (وداخل كل من هذه المجتمعات)، بل تتوقع أيضا أنماطا مستقبلية. واقع الدولة الواحدة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الموجودة في المدينة (وتدعم التمييز المؤسسي داخل حدودها) قابل للاشتعال بطبيعته.

الصراع الديني – الواضح بشكل خاص في بيئة قابلة للاشتعال في "جبل الهيكل" / الحرم الشريف – لا يزال قائما.

"انتفاضة الأفراد"، التي بدأت منذ الصيف الماضي، هي إنشاء يخص القدس.

أصبح العنف العرقي والديني شائعا في شوارعها وأزقتها، وشابهت عظمة المدينة ووعدها بالسلام العالمي من خلال عدم الإرتياح السائد بها، تدهورها إلى التعصب الخبيث المستمر.

هذه هي الخلفية للإحياء الحالي للحديث عن بدائل من أجل القدس.

في ضربات واسعة، من الممكن أن نستكشف ثلاثة مناهج مختلفة للغز القدس، حيث لا تقتصر أي منها على أي معسكر سياسي معين و لا تحتاج إلى إقناع: توحيد، تقسيم، وتقاسم المدينة. موحدو اسرائيل، يتمثل هذا في حكومة نتنياهو بأفضل شكل، مع الاستمرار في التمسك بشعار القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، وهو يفهمون مع ذلك أنه من أجل الحفاظ على السيطرة، عليهم أن يستثمروا في تحسين الكثير من الفئات المحرومة في المدينة – وخاصة الفلسطينيين.

كما كتب رئيس بلدية القدس، نير بركات، مؤخراً، في صحيفة "جيروزاليم بوست": "نعمل في تعاون وثيق مع قادة من جميع القطاعات في المدينة لسد الثغرات، وتوسيع نطاق خدمات البلدية والاستثمار في البنية التحتية لجعل القدس جذابة وتنافسية للمقيمين فيها، ولقطاع الأعمال لدينا وللزوار من جميع أنحاء العالم". إلى جانب المدافعين اليهود عن التوحيد يقف

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

أنصار الفلسطينيين الذين يصرون على أن يتم تحويل المدينة في مجملها إلى وصايتهم، مرددين وعدا من الانفتاح والحرية يتم الترويج له من قبل نظرائهم الإسرائيليين (مثل الادعاءات التي ذكرتها قيادة "حماس").

هذه هي المتغيرات المعاصرة المربكة لنهج توحيدي متجذر في فكرة تدويل القدس كما هو مضمن في قرار الأمم المتحدة 1947 للتقسيم.

لقد خفت نداء التوحيد فعلا مع مرور الوقت، وأصبحت الوحدة كلمة مرادفة للهيمنة القومية.

حتى بركات، في زلة لسان (تبرأ منها) قبل عدة أسابيع، انحرف عن رؤيته المعلنة ("إن قدسا موحدة هي الخيار الوحيد القابل للتطبيق لقدس حيوية ومزدهرة") وفتح إمكانية إعادة رسم خريطة البلدية. في لحظة واحدة، انضم عدد متزايد من أنصار تقسيم المدينة – يعترف جميعهم بأن الجهود الجبارة لتشكيل أغلبية يهودية ساحقة في المدينة منذ العام 1967 قد فشلت، وأفسح المجال لواقع ثنائي القومية على نحو متزايد.

كان حاييم رامون أول من نادى بهذا الحديث، على رأس مبادرة تحمل اسم "التحرك لإنقاذ القدس اليهودية".

في ما يعتبر في الأساس أن يكون خطة أحادية الجانب، تدعو هذه المجموعة لاستبعاد معظم القرى العربية والأحياء التي تم ضمها الى القدس من منطقة سيطرة البلدية، وخلق حاجز مادي لإضفاء الطابع الرسمي على الحدود الجديدة.

ستحافظ اسرائيل على السيادة الكاملة على مدينة القدس المعاد رسمها، والتي ستضم 100,000 من السكان الفلسطينيين فقط (ويصبح الـ 200,000 الباقون خارج حدودها الخاصه).

وبصرف النظر عن عدد قليل من أعضاء حزب (العمل)، تم رفض تفاصيل هذه الخطة بشدة، على الرغم من أن المفهوم الأساسي للفصل لم يرفض.

يعترف الكثيرون من اليمين السياسي بأن تقليصا إقليميا هو أمر ضروري، ولكنه يختلف عن فكرة رامون ورفاقه حول أين سيتم رسم الحدود. يوعاز هندل، مدير اتصالات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سابقاً، نادى لإخراج الأحياء الشرقية من المدينة خارج الصورة. قائلا: "نكذب على أنفسنا عندما نتحدث عن قدس موحدة".

هو يرى خمسة جيوب بين الجدار الأمني الحالي، ويجب أن تكون حدود المدينة منفصلة عن المدينة. ينبغي أن يتم عرض الجنسية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين المتواجدين، مثل الكثير من "عرب إسرائيل". في رأيه: "بعد نصف قرن، حان الوقت لاتخاذ قرار".

على اليسار أيضا هناك العديد من الذين يدعون إلى تقسيم المدينة.

لكنهم يصرون على أن هذا الفصل يجب أن يكون كاملا ونسبيا (المناطق اليهودية إلى إسرائيل والقطاعات الفلسطينية إلى دولة فلسطين المستقبلية). ويشمل هذا النوع من التقسيم كلا من الأرض والشعب، وهو ما يعكس حالة الانفصال السائدة بحكم الأمر الواقع على الأرض اليوم.

هذه الفواصل تشمل السلطة الفلسطينية، ناشطين فلسطينيين، قياديين ونشطاء مقدسيين اسرائيليين، فضلا عن منسقي اتفاق جنيف، وهولاء النشطاء يلحون على أن هذا الاعتراف بالفصل على الأرض هو أفضل وسيلة لتحقيق العدالة على المدى الطويل لجميع المقدسيين.

أولئك (أيا كان ميولهم السياسي) الذين يتحدثون عن تقسيم المدينة من أجل تعزيز أجندتهم الخاصة يختارون تجاهل العملية التي ينطوي عليها هذا الفصل.

غزة GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لهذا السبب تشدد تفاصيل هذه المقترحات التشوهات القانونية والبشرية والسياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية الجوهرية لهذا النهج.

هي أيضا السبب وراء سعي العديد إلى استراتيجية قابلة للتطبيق عمليا وقابلة للحياة أخلاقيا لمستقبل القدس، والتي تفحص طرقا مختلفة لمشاركة المدينة كحيز حضري مفتوح يضم عواصم دولتين.

أنصار خطة تقسيم القدس يتشاركون الإيمان بأن المدينة غير قابلة للتجزئة. ولكن في الواقع، يجب أن تُجمع كل من التطلعات الوطنية والدينية والعرقية والسياسية المتنوعة في مكوناتها الرئيسة، وكذلك الترابط الإداري والاجتماعي والاقتصادي.

الصيغات المختلفة لمدينة مفتوحة تحمي وتشمل سيادات متنوعة تضم مقترحات تتراوح بين اتحاد حضري (بلديتين تحت مظلة مشتركة) إلى سيادة منقسمة على الناس وسيادة مشتركة على الأراضي إلى ترتيبات مختلفة لاحترام استقلالية أقسامها وخلق مساحات مشتركة (مدعومة من قبل العديد من الجهود الشعبية التي تسعى لرأب الانقسامات الوطنية والطائفية). العمل بشكل كبير على سوابق مثيرة للاهتمام من بروكسل وبلفاست، تسعى الفرق عن سبل عملية لمشاطرة المدينة وتطويرها في كيان تعددي حر ومتسامح حقا ووضعوا خططا، مع كل التعقيدات المعنية، قد تبدو بدائل مجدية ومنصفة ومحتمله أخلاقيا.

صادف، مؤخراً، بداية السنة الـ 50 للحرب التي غيرت بشكل أساسي العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، دون حل أي من الأسباب الجذرية للصراع القائم منذ قرن من الزمان. إعادة فتح النقاش حول البدائل من أجل القدس يوحي بأنه تحت سطح التحيز والحدة والفقر المدقع يتم اتخاذ خطوات لمعالجة القضايا الرئيسية بطرق مبتكرة. هذه المبادرات، إلى جانب إحياء الاهتمام والمشاركة الدولية في حل النزاع، قد تؤدي الى طريق للخروج ما أصبح واقعا لا يطاق وغير مقبول مع وجود القدس في صميمه.

*نائبة رئيس مجلس الكنيست سابقاً وعميدة مدرسة المجتمع والحكم في كلية تل أبيب يافا.

الشعبية تتهم الرئيس عباس بجر السلطة الى مربع الانهيار

أمد/ غزة : 2016\6\20

أكدّ هاني ثوابتة عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، ضرورة التمسك بكافة ملفات المصالحة التي توافقت عليها الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها إعادة تفعيل الإطار القيادي المؤقت وانعقاد المجلس التشريعي، والتمسك بوثيقة الوفاق الوطني كبرنامج سياسي وطني.

وشدد ثوابتة في تصريح لموقع "الرسالة نت" الموالي لحركة حماس ، على حق موظفي حماس في القطاع الحصول على الأمان الوظيفي وتقاضي رواتبهم.

وقال ثوابتة إن الرئيس محمود عباس هو المسؤول عن دعوة اجتماع الإطار القيادي، و"من الواضح أن هناك تعطيلا متعمدا منه، فهو لا يريد اجتماع القوى والفصائل للاتفاق على برنامج سياسي، ولديه مشروع خاص يتعلق بالتسوية والرهان على أمريكا".

وأضاف أن عباس مستمر في سياسة التفرد واختطاف القرار السياسي، و"يريد أن يجر القضية الفلسطينية إلى مربع الانهيار"، مشدداً على ضرورة عقد الإطار القيادي لـ"رسم استراتيجية فلسطينية جامعة، تضع حدًا لكافة الملفات والقضايا

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الوطنية العالقة وتفتح المجال لحوار وطني مفتوح بعيدًا عن الثنائية التي لن تفضي لنتائج ملموسة بقضية المصالحة"، مستدركًا "انعقاده مسألة يماطل بها عباس".

وفيما يتعلق بحقوق موظفي حماس في غزة ، أكدّ ثوابتة أن هذه القضية "إنسانية وأخلاقية"، ويتطلب النظر إليها بعين المسؤولية، " ولا يجوز أن تتحمل عوائل 40 ألف موظف مسؤولية الانقسام".

وأوضح ثوابتة أنه تم الاتفاق في عام 2011م، على آليات لإعادة دمجهم عبر لجان قانونية متفق على تشكيلها، و"في النهاية الأمان الوظيفي حق لكل موظف منهم مثل باقي أبناء شعبهم، ومن حقهم تقاضي رواتب ثابتة".

أمّا فيما يتعلق بالمجلس التشريعي الذي تصر فتح على عدم انعقاده، فشدد ثوابتة على ضرورة انعقاده لـ"حلحة بعض القضايا الضرورية التي تتطلب معالجة فورية في الواقع الفلسطيني".

وتابع "التشريعي جاء نتيجة خيار شعبي، ويمثل كل أبناء الشعب الفلسطيني".

وأكدّ أن رفض فتح انعقاد التشريعي، يأتي من باب "المناكفة السياسية"، منبهًا إلى أن السلطة لجأت لتشكيل المحكمة الدستورية من أجل قطع الطريق على انعقاد المجلس التشريعي، وليبقى ابو مازن متحكمًا ومنفرداً في سدة القرار السياسي.

ونوه إلى أن شرعية المجلس لا تزال قائمة، في ظل غياب تجديد الشرعيات وعدم إجراء انتخابات، و"عليه يجب انعقاده بمشاركة الأطر البرلمانية كافة".

الأب مسلم: السلطة تتلاعب بالشعب وموظفو غزة "نواة ثورة حقيقية"

الرسالة نت 2016\6\20

قال الأب مانويل مسلم رئيس دائرة العالم المسيحي في منظمة التحرير، إن هناك محاولة اقليمية ومحلية لزج الفلسطينيين في أتون صراعات داخلية مجددًا، خاصة في ظل تلاعب القيادة الفلسطينية في الشعب الفلسطيني.

وانتقد مسلم في تصريح خاص بـ"الرسالة نت"، أداء قيادة السلطة تجاه ملف المصالحة، مؤكدًا عبثية المسار الذي تسير فيه من خلال المفاوضات مع الاحتلال.

وأوضح أن السبب الأساسي في فشل المصالحة الفلسطينية، يتمثل في اختلاف البرامج السياسية بين الطرفين، مشددًا على ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي يحفظ كرامة الشعب الفلسطيني ويحميه، خاصة بعد ثبوت فشل برنامج التسوية.

واتهم الأب مسلم قيادة السلطة بالتلاعب بالشعب الفلسطيني، من خلال القبول بمشاريع دولية هادفة لتصفية القضية الفلسطينية، عبر ما يطرح من مبادرات تشطب حق العودة والقدس من حقوق الشعب الفلسطيني.

وأضاف "السلطة تبحث عن دولة بدون القدس وحق العودة"، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن فشل التوصل في تشكيل حكومة وحدة وطنية " قد يكون امرًا مفيدًا للفلسطينيين كي لا تتورط هذه الحكومة بالتوقيع على اتفاقات تعيد بقضيتنا إلى الوراء مثل القبول بمبادرات أوروبية أو حتى الكونفدرالية مع الأردن"، على حد تعبيره.

وجدد تأكيده على رفض الشعب الفلسطيني بكل اطيافه لهذه المبادرات التصفوية، "فهو لا يريد الا المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب فقط وليس أي مبادرة اخرى تشطب حقوقه"، وفق قوله.

وعن ملفات المصالحة، فأكدّ أن قضية الموظفين قضية انسانية خالصة، واصفاً إياهم بـ "الثوار القابضين على جمر الوطن".

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وقال الأب مسلم " إن هؤلاء الموظفين هم نواة الثورة الحقيقية"، مشيرا إلى وجود محاولات من البعض لإقحام القطاع في حرب أهلية من خلال الضغط على الموظفين وحرمانهم من الوظيفة.

وأكد أن السلطة تتذرع بعدم قدرتها على دفع رواتبهم، في الوقت الذي لا يعرف احدًا أين تذهب اموالها .

وأضاف الأب مسلم إن وضع السلطة الحالي "ضعيف"، والملايين التي تأتي لها لا أحد يعلم اين تذهب " فهم محترفين في تضييع الأموال".

ورأى أن مجمل ما يجري في المنطقة يهدف الى نزع ارادة المقاتل الفلسطيني في قطاع غزة، وهي مسألة لا يمكن أن تتم إطلاقاً، "وقد هدد قيادات بالسلطة من قبل أن يفعلوا ذلك، ولكن حذرتهم من أن غزة ستهزم كل من يحاول الهجوم عليها"، وفق قوله.

وجدد دعوته لحركة حماس بضرورة فتح الافاق في العلاقات السياسية مع الغرب، واقناعهم بقوة "أن الشعب الفلسطيني ليس ارهابيًا"، وأن تقدم لغة مختلفة للعالم الغربي خاصة بعد فشل سفارات السلطة في توصيل رسالة الشعب الفلسطيني للغرب.

المصالحة الفلسطينية فاشلة قبل أن تفشل

غزة-الرأي-سمر العرعير 20\6\2016

لم يكن لخبر فشل لقاء المصالحة الذي كان من المفترض أن يعقد في الدوحة بين وفدى حركتي فتح وحماس أي تأثير على المواطنين القابعين هنا في غزة وذلك لبلوغهم إلى درجة اعتبرها البعض أسطوانة مشروخة وآخرين مسلسل مل المواطن من مشاهدته ، والبعض حكم عليها بالفشل قبل أن تفشل كنتيجة لفشلها كلما أعلن عنها .

المواطنة إيباء عمر وصفتها بالفاشلة قبل أن تفشل ، قائلة:" ومن كان يتأمل بأن تنجح، أسطوانة تتكرر في كل فتره الأمر الذي بات يشكل للمواطن مزيد من الإحباط كلما تناقلت وسائل الإعلام عن خبر للقاء مرتقب ".

وأضافت :" أملنا بالله بأن يبدل الحال عما هو عليه، وأن نتوحد ونكون على قلب رجل واحد وإلا ستكون لقاءاتنا مجرد لقاءات دعائية للإعلام ورفع عتب ".

ليشاركها الرأي أحمد زغبر فيقول:"ومن كان يتوقع أن تنجح، لن تنجح اليوم ولا غدا ولا مستقبلاً ".

وأضاف:" المصالحة من وجهة نظري لا يمكن أن ترى النور إلا بأحد الخيارين تبني حماس لبرنامج منظمة التحرير وأبو مازن ونبذ المقاومة وإدانتها والخيار الثاني هو بانكسار المقاومة وإجبار حماس على التخلي عن سلاحها وكلا الخيارين في المدى المنظور لا يمكن أن يحدث"

أما نبيل المشهرواي فيقول:" المصالحة لا تعني لي شيئا سوى الفشل وتكريس الانقسام واتساع هوتها ،وان صح التعبير لن يكون هناك مصالحة ولكن تقاسم مصالح "، مضيفاً:" لقد كنت جازم بفشلهافهي ولدت ميته".

توقعات مسبقة

بدوره ، توقع الكاتب والمحلل السياسي حسن عبدو بفشلها على غرار اللقاءات السابقة التي شوهدت ولم تضيف أي جديد على الحالة الفلسطينية المنقسمة ولم تنهى الانقسام ولم تتقدم خطوة .

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأكد عبدو لد " الرأي" أن الجميع يتابع ما يكتب عن أخبار المصالحة بعقدها وفشها بكثير من الملل وقليل من الأمل موضحاً أن السبب وراء ذلك الفشل وقدرة الطرفين على إنهاء الانقسام هو النزاع الفلسطيني المحلي الذي بات يتبع لجهات إقليمية ودولية تقرر بشكل أكبر من الجهات المحلية فيما يتعلق بالانقسام .

ولفت أن الأطراف الدولية المقررة منشغلة والانقسام مؤجل حتى يتم التوافق الإقليمي مع إسرائيل عندها يمكن القول أن هناك ترتيبات لإنهاء الانقسام بالطريقة التي يراها الإقليم مناسبة .

أما عن الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف نشر عبر صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك مقالاً حمل عنوان لا تتوقعوا جديدا في ملف المصالحة .

وقد قال الكاتب في ختام مقاله :" عباس غير جاد في إنهاء الانقسام وإن ذهب وفد حركة فتح إلى الدوحة من أجل استكمال جلسات الحوار ، لأن غياب الإرادة السياسية لدى محمود عباس هي سيدة الموقف، وأن المماطلة والتسويف منهج عباس المعتمد في حوارات المصالحة إضافة إلى اشتراط شروط مرفوضة ومحاولة جر الجميع إلى اوسلو أي إلى مبدأ الاعتراف بـ (إسرائيل) ، فلا تتوقعوا الكثير من عودة جلسات حوار المصالحة في الدوحة من جديد.

جدير بالذكر، أن في 23 أبريل/نيسان 2014، وقعت الحركتان اتفاقا للمصالحة نص على تشكيل حكومة وفاق، ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني بشكل متزامن والي يومنا هذا تعقد اللقاءات واحدا تلو الآخر دون الوصول إلى مصالحة حقيقية تطبق على أرض الواقع .

فصائل: تطرّف نتنياهو يستوجب تصعيد المقاومة

الضفة الغربية - المركز الفلسطيني للإعلام 20\6\2016

أثار قرار حكومة الاحتلال الصهيوني المصادقة على تحويل مبلغ 70 مليون شيكل (ما يُعادل الـ 18 مليون و134 ألف دولار أمريكي) لصالح مستوطنات الضفة الغربية، ردود أفعال غاضبة في صفوف الفصائل الفلسطينية التي رأت فيه إشارة على توجّه الاحتلال صوب المزيد من التطرّف، بما يثبت فشل الرهان على خيار المفاوضات.

ودعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى الوحدة وتبني مشروع وطني واحد، يمكّن الشعب الفلسطيني من الوقوف في وجه الاحتلال، وإفشال مخططاته التوسعية والاستيطانية على حساب الأرض الفلسطينية.

وعدّ عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس"، باسم الزعارير، أن موافقة حكومة الاحتلال اليوم على تدعيم المستوطنات، هو "رسالة لكل اللاهثين خلف سراب المفاوضات والمبادرات سواء العربية أو الفرنسية"، حسب قوله.

وأشار الزعارير في بيان له، إلى أن "الاحتلال لم يتوقف يومًا عن دعم المستوطنات وتوسيعها"، مبينًا أن ذلك "ليس غريبًا على احتلال توسعي عنصري متغطرس لا يقيم وزنا لمعاهدات أو مفاوضات".

وقال: "الاحتلال الآن يعزز التطرف من خلال توجهات حكومته اليمينية التي أصبحت تضم كل المتطرفين أمثال نتنياهو وليبرمان، وهي حكومة تضرب بعرض الحائط كل المعاهدات والقوانين الدولية".

وأضاف البرلماني عن "حماس"، أن "مَن أفشلوا جهود المصالحة الفلسطينية، يوفرون للاحتلال مزيدا من الوقت لتنفيذ كافة مخططاته ضد شعبنا وأرضه ومقدساته"، على حد تصريحاته.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

من جانبها، رأت "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" أن مصادقة حكومة نتنياهو على خطة تمويل إضافية للمستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، تتضمّن "رسالة واضحة لكل المراهنين على حكومة نتنياهو- ليبرمان المتطرفة وتوجهاتها الحقيقية".

وقال نائب الأمين العام لـ"الجبهة الديمقراطية"، قيس عبد الكريم،: "منذ اللحظة الأولى لتشكيل حكومة نتنياهو وضمّه للمتطرف أفيغدور ليبرمان وكافة أقطاب التطرف في "دولة" الاحتلال، وهي تعمل على توسيع الاستيطان ودعمه وتقديم كل التسهيلات للمستوطنين بذرائع مختلفة"، كما قال.

وأضاف: "نتنياهو وبعد ضمه لكافة مراكز القوى المتطرفة التي تشجع الاستيطان، بدأ بخطوات عملية على الأرض للمضي قدما في مخططه الاستيطاني المبني على ضمّ المزيد من الأراضي ومحاولات تشريع عمليات البناء الاستيطاني التي تتم في أنحاء القدس والضفة الغربية المحتلتين".

وأكد عبد الكريم على أن القرار الإسرائيلي الجديد هو "استمرار في التحدي الواضح للعالم من حكومة الاحتلال، واستخفاف بكافة القوانين الدولية التي تنزع الشرعية عن المستوطنات، وكذلك ضرب للجهود الدولية المبذولة لحماية أي فرصة باقية للسلام، والتي تعمل سلطات الاحتلال على تدميرها كل يوم من خلال ما تقوم به على الأرض".

وعدّ أنه "ليس أمام الشعب الفلسطيني من خيارات من أجل التصدي لمخططات الاحتلال الاستيطانية، سوى إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة إلى الصف الفلسطيني للوقوف في وجه كافة هذه المخططات، وكذلك تصعيد المقاومة على الأرض إلى جانب استمرار الحراك الدبلوماسي لمواجهة الاحتلال ومخططاته".

وكانت القناة الثانية في التلفزيون العبري، قد قالت إن الأموال التي ستُحول للمستوطنات ستُخصص لمواجهة الأضرار التي لحقت بها نتيجة الانتفاضة الفلسطينية وموجة العمليات المتواصلة منذ تشرين أول (أكتوبر) 2015، والتي أسفرت عن مقتل نحو 40 صهيونيًّا وجرح المئات.

القاهرة تنفي التفاوض مع السلطة الفلسطينية على ترسيم الحدود البحرية

القاهرة- الأناضول- 20\6\2016

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبوزيد مساء الأحد إن ما أثير في وسائل إعلام محلية وغربية، عن مفاوضات تجريها القاهرة مع السلطة الفلسطينية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين "عار عن الصحة".

وتقع الحدود البحرية بين مصر وفلسطين في البحر المتوسط شمال شبه جزيرة سيناء المصرية (شمال شرق)، وقطاع غزة الفلسطيني (المنطقة الجنوبية من الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط).

وأوضح أبوزيد، في تصريح خاص لـ"الأناضول"، أنه "لا يوجد موقف مصري جديد متعلق بالترسيم الحدودي البحري مع فلسطين". وأضاف أن "ما أثير في وسائل الإعلام في هذا الشأن يُسأل عنه من أطلق تصريحات الترسيم الحدودي بين البلدين".

والجمعة الماضية، نقلت وكالة أنباء غربية تصريحات على لسان سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، أشار فيها إلى "بدء المفاوضات مع مصر لترسيم الحدود البحرية لدولة فلسطين المستقبلية والموارد التي يمكن لها استثمارها في البحر". إذ نسبت الوكالة إلى منصور قوله إن "المباحثات التمهيدية بدأت مؤخراً في مصر على مستوى وزيري الخارجية، وتتواصل بين خبراء، وبدأت السلطة الفلسطينية الاتصال بحقوقيين متخصصين لتحضير ملفها وتدريب كوادرها على تفاصيل قانون البحار".

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

يشار إلى أن فلسطين حصلت في نوفمبر/تشرين ثان 2012 على صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة لها صفة مراقب، ووقّعت على 10 اتفاقيات من ضمنها اتفاقية أعالي البحار الخاصة بتوضيح حدود كل دولة. وأثارت اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، في أبريل/نيسان الماضي، جدلًا واسعاً في الأوساط السياسية المصرية بعد قول القاهرة بـ"أحقية" الرياض في جزيرتي "تيران" و"صنافير" اللتين كانتا خاضعتين للسيادة المصرية.

وتقع جزيرة تيران، فى مدخل مضيق تيران، الذي يفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر، ويبعد 6 كلم عن ساحل سيناء الشرقي، وتبلغ مساحتها 80 كلم مربعاً، أما جزيرة صنافير فتقع بجوار جزيرة تيران من ناحية الشرق، وتبلغ مساحتها حوالى 33 كلم مربعاً.

الكونفدرالية بين الأردن والضفة: ما وراءها وما فرص نجاحها؟

عمان - عربي21 - محمد العرسان 20\6\2016

عاد سناريو إقامة كونفدرالية بين الأردن والضفة الغربية للسطح مجددا، بعد استقبال العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني؛ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على مائدة افطار في العاصمة عمان، عقب أشهر من القطيعة السياسية بين الطرفين، لأسباب تتعلق بالتنسيق بين الطرفين في الملف الفلسطيني وتركيب الكاميرات في القدس.

وأُثير طرح الكونفدرالية عقب تصريحات لرئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي، قبل أسابيع في مدينة نابلس، عندما قال أمام شخصيات من حركة فتح إن "موضوع الكونفدرالية عرضه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على الملك عبد الله الثاني من خلال وسيط، لكن الأردن رفض العرض". ليعود المجالي ليوضح تصريحاته (بناء على طلب رسمي كما علمت "عربي21")، وليقول إنه قصد فيها "إقامة كونفدرالية بعد إعلان الدولة الفلسطينية واستقلالها"، كما صرح لموقع أكيد الإخباري الأردني.

جدل على الساحة الأردنية

وتركت تصريحات المجالي جدلا على الساحة السياسية الأردنية، وأطلق ناشطون أردنيون مناهضون للطرح هاشتاج على شبكات التواصل تحت اسم "#لا_للكونفدرالية"، محذرين من أن تكون "خطوة للوطن البديل".

ويرى الصحفي سليمان الحراسيس، مُطلق الهاشتاج، أن الهدف من إطلاقه الحملة على موقع فيسبوك؛ هو "تعريف الأردنيين من أصول فلسطينية بخطورة تطبيق الكونفدرالية، والتي تعني بشكل أو بآخر التنازل عن حق العودة وتصفية القضية الفلسطينية والتخلي عن جزء واسع من أراضي الضفة الغربية والتضحية بنضال الشعب الأردني والفلسطيني"، كما يقول.

البحث عن شريك موثوق

من جهته، يقول المنسق العام لمبادرة "زمزم"، رحيل غرايبة، إن الكونفدرالية أو الفدرالية هو "طَرْح من قبل الكيان الصهيوني، وفكرة اسرائيلية تقوم على أن السلطة لم تستطع الوصول الى مستوى الشريك، لذلك يرى الإسرائيليون أن الدولة الفلسطينية المستقلة لن تعطى إلا لشريك موثوق به".

ويضيف: "الحل بالنسبة للأحزاب الإسرائيلية في ظل عجز السلطة الفلسطينية خلال هذا الوقت الطويل من أوسلو حتى الآن هو الأردن"، وفق تقديره.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ويؤكد غرايبة، في حديث لـ"عربي21"، أن "فكرة الكونفدرالية يجب ألا تُطرح إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني استقلاله التام بإرادته السياسية المستقلة، ويقيم دولته على أرضه بإرادته الحرة، وبعدها يتم بحث أي طرح من صيغ الوحدة بكل درجاتها"، معتبرا أنه "بغير هذه الطريقة يكون الطرح متقارب مع طرح نتنياهو وليبرمان ومن معه".

الكونفدرالية سناريو صعب التطبيق

ويعتبر الكاتب المتخصص في الشؤون الفلسطينية، حمادة فراعنة"، سيناريو الكونفدرالية غير مطروح على الطاولة، ولا يعدو كونه "مجرد كلام إعلامي ونوع من التضليل"، بحسب تعبيره.

ويؤكد، في حديث لـ"عربي21"، أن "الأردن الرسمي يرفض هذا الاقتراح؛ لأنه يعني تسريب الفلسطيني من بلده إلى مدن أردنية، كالكرك وعمان أو إربد والطفيلة وغيرها، وبالتالي استنزاف الطاقة البشرية الفلسطينية (..) وهجرتها وترحيلها قسريا أو اختياريا، هربا من السياسة الإسرائيلية التي تجعل من الأرض الفلسطينية طاردة لأهلها بسبب الضيق "، متسائلا: "أين غزة من هذا الطرح".

ويتفق معه رئيس مركز الدراسات الإسرائيلية في عمان، عبد الله الصوالحة، الذي يرى أن" المشروع ليس له فرصة حقيقية على الأرض، و جاء كجزء من تحريك المياه الراكدة كلما كان هنالك انسداد للأفق السياسي"، مضيفا: "يقوم البعض بالبحث عن المبادرات لتحريك المفاوضات أو تخويف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من أن هنالك حلولا قد لا يرغبون بها".

ويقول الصوالحة لـ"عربي21": "لا يمكن أن تكون الكونفدرالية بديلا لحل الدولتين، كون هذا الحل هو خيار أردني وفلسطيني وحتى إسرائيلي. فمن الصعب استبدال هذا الخيار بالكنفدرالية، لوجود أسباب تحول دون تطبيق ذلك، منها الديموغرافيا. فلا يمكن للأردنيين أن يقبلوا بهذا الحل، ولا يمكن للفلسطينيين أن يتنازلوا عن مشروعهم الوطني"، وفق تقديره.

صمت فلسطيني رسمي

من جهته، يرى الصحفي الفلسطيني خليل العسلي؛ أن "للشعب الفلسطيني مستعد للقبول بأي إقتراح يخلصهم من الإحتلال ويحسن أمور حياتهم".

أما رسميا، فيقول العسلي لـ"عربي21"؛ إن "الموقف الرسمي الفلسطيني صامت حول هذا الطرح، مع وجود غموض في استراتيجية القيادة الفلسطينية بخصوص علاقتها مع الأردن وإسرائيل؛ بسبب فترة القطيعة بين أبي مازن والقيادة الأردنية لانعدام الثقة"، بحسب تعبيره.

وكان العاهل الأردني الراحل، الملك الحسين بن طلال، قد اتخذ قرارا عام 1988 بفك الارتباط إداريا وقانونيا بين المملكة الاردنية والضفة الغربية التي كانت جزءا من الأردن منذ مؤتمر أريحا عام 1949، وعلى إثر ذلك تم استبعاد النواب عن الضفة الغربية من مجلس النواب الأردني.

قيادي بفتح لـ"العين": المباحثات مع حماس علقت ولم تفشل

الأحد 2016.6.19 - 18:25 مساء بتوقيت ابوظبي

أرشيفية

أكد مسؤول كبير في حركة "فتح" أن مباحثات المصالحة الفلسطينية مع حركة حماس في الدوحة علقت ولم تفشل، بخلاف ما أعلنت الأخيرة، مشددًا على وجود آمال كبيرة باستئناف الجهد المصري لتحقيق اختراقات في هذا الملف.

Center for Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وقال أمين مقبول، أمين سر المجلس الثوري لحركة "فتح" في مقابلة مع بوابة "العين" الإخبارية: "حوارات الدوحة لم تفشل إنما علقت وستستأنف قريبًا"، متهمًا حركة "حماس" بالتسرع في إعلان فشل تلك المباحثات.

كان المتحدث باسم حركة "حماس" سامي أبو زهري، أعلن من غزة فشل جولة المباحثات التي جرت بين وفدين من حماس وفتح في الدوحة الأربعاء الماضي، محملًا حركة "فتح" المسؤولية عن فشل اللقاءات.

وقال أبو زهري: "إن حركة فتح أفشلت لقاءات الدوحة من خلال تراجعها عمّا تم الاتفاق عليه سابقًا في العديد من الملفات، لافتًا إلى أن التراجع شمل ملف موظفي غزة، وعدم الاعتراف بشرعيتهم، والتراجع عن الاتفاق على تفعيل المجلس التشريعي.

غير أن مقبول اتهم حركة حماس بالتسرع لافتًا إلى أن وفدي الحركتين (برئاسة موسى أبو مرزوق، وعزام الأحمد) اتفقا على تعليق المباحثات والعودة في للالتقاء مجددًا في الدوحة لاستكمال المباحثات.

واعتبر أن مسارعة إعلان حماس الفشل يعكس توجهاتها بإفشال المصالحة وعدم دفع استحقاقاتها، مشددًا على أن حركة فتح حريصة على إنجاز هذا الملف وطي صفحة الانقسام كي يتوحد الفلسطينيون في مواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

ودعا حركة حماس إلى الاستجابة لإرادة الشارع الفلسطيني والعمل على إنهاء الانقسام باعتبار ذلك أول الأولويات والمصلحة العليا للشعب الفلسطيني من أجل استنهاض الحالة في مواجهة إسرائيل ومخططاتها العدوانية.

ولم يحدد القيادي في فتح، موعدًا جديدًا لجولة المباحثات القادمة، لكنه أكد أنها ستعقد قريباً في الدوحة.

وأكد مقبول تطلع حركة فتح لدور مصري أكبر في ملف المصالحة، بعد الخطاب الأخير للرئيس المصري عبد الفتاح السياسي.

وقال "نتطلع لأن تستعيد مصر دورها في هذا الملف، باعتبارها راعيته منذ البداية، وهي الدولة العربية المكلفة من جامعة الدول العربية برعاية هذا الملف."

كان وفد من فتح وفصائل أخرى زار القاهرة مؤخرًا والتقى مسؤولين مصريين، فيما يرتقب أن تشهد الأيام القادمة زيارة وفد حماس، وسط أنباء بأن المباحثات ستشمل العلاقات الثنائية وقضايا أمنية عالقة بين الجانبين، إضافة لملف المصالحة الفلسطينية.

من جانبها تمسكت حركة بفشل جولة المباحثات، معتبرة أن وفد فتح انسحب من اللقاءات بشكل مباشر دون وجود أي مبرر.

وأوضح الناشط السياسي في حماس حازم قاسم، في حديثه لبوابة "العين"، أن الخلافات تمثلت في "رفض حركة فتح لاعتبار وثيقة الوفاق الوطني، أساسًا لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية المأمولة"، معتبرًا ذلك رفضًا لأي صيغة سياسية مجمع عليها فلسطينيًّا.

وجدد رفض حركته لتمسك حركة فتح بأن يكون البرنامج السياسي للمنظمة هو برنامج حكومة التوافق المقرر تشكيلها.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

كواليس لقاءات المصالحة في الدوحة

الرسالة 20 - 10:36يونيو، 2016

كالحالة الفلسطينية بدا مستقبل المصالحة مشوهاً وغير واضح المعالم بعد الحديث عن فشل لقاء الدوحة الأخير، وتراجع فتح عما توصل له الطرفان خلال اللقاءات السابقة.

وتشير المعلومات الواردة من حيث اجتمع الطرفان أن حركة فتح نسفت كل الجهود السابقة التي بذلت خلال اللقاءين السابقين واعادت الحوار للمربع الأول وتراجعت عن كل النقاط التي تم التوافق حولها في ورقة تفاهم كانت تنتظر التوقيع.

وكانت الحركتان قد أعلنتا في العاشر من شباط/ فبراير الماضي توصلهما برعاية قطرية إلى تصور عملي محدد لآليات تطبيق المصالحة، على أن يتم تداوله والتوافق عليه في المؤسسات القيادية للحركتين وفي الإطار الوطني الفلسطيني مع الفصائل والشخصيات الوطنية ليأخذ مساره إلى التطبيق.

وهو الأمر الذي دفع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق للتفاؤل قبيل اللقاءات والحديث عن أن لقاء الحركة مع وفد من حركة "فتح" في العاصمة القطرية الدوحة مساء الأربعاء الماضي سيكون ختاميا للقاءات المصالحة الفلسطينية السابقة.

وذكر أبو مرزوق في اتصال هاتفي مع فضائية الأقصى من الدوحة، أن اللقاء مع فتح سيبحث القضايا العالقة من اللقاءات السابقة خاصة ما يتعلق بملف موظفي غزة ومنظمة التحرير.

وقال: بقيت بعض المراجعات فيما يتعلق بقضية الموظفين الأمنيين، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وننتظر إجابة من فتح فيما يتعلق بهاتين القضيتين.

مصدر مطلع أكد "للرسالة" أن لقاء الدوحة الأخير هو الثالث ضمن سلسلة اللقاءات التي عقدت بهدف إيجاد الحل وانهاء الانقسام، مشيرا إلى أن اللقاء الأول تضمن الاتفاق على تشكيل الحكومة والانتخابات.

وأوضح أن اللقاء الثاني تضمن الاتفاق على انعقاد المجلس التشريعي بعد 5 أسابيع من تشكيل الحكومة، فيما جرى الاتفاق على استيعاب الموظفين المدنيين، لافتا إلى أن ما سبق كان موثقا بين الطرفين.

وبين المصدر أن لقاء الأربعاء الماضي كان من المفترض أن يتضمن المشاورات على برنامج الحكومة والموظفين الأمنيين لذا وصف بالحاسم.

وبحسب المصدر فإن وفد فتح تراجع في اللقاء الأخير عن كل ما اتفق عليه سابقا وتنكروا للورقة المكتوبة، مؤكدا أن الوفد كان قد حجز مسبقا موعدا للسفر عصر ذات اليوم وهو ما يفسر نيته المسبقة لإفشال اللقاءات.

ولفت إلى أن الوفد أصر على أن يكون برنامج الحكومة هو ذاته برنامج منظمة التحرير ورفض عقد المجلس التشريعي، فيما تراجع عما اتفق عليه بشأن الموظفين المدنيين ودمجهم في العمل، ورفض مطلب الفصائل بعقد الإطار القيادي المؤقت.

ما جاء على لسان المصدر أكده المحلل السياسي عدنان أبو عامر مشيرا إلى أن لديه معلومات موثقة من شخصية وطنية أن عباس طلب من وفده المفاوض إجراء مباحثات مع حماس دون أن يتفق، فقط لكسب الوقت ومجاملة المضيف القطري، فيما أبلغه مصدر من الدوحة أن الأخيرة طلبت بعد ظهر السبت 18-6-2016 من وفد فتح، أن يؤجل سفره عدة ساعات، لكنه ألح وأصر أن يغادر الثالثة عصرا، قبل الاتفاق!

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وتحدثت تسريبات إعلامية أخرى أن فتح تريد إبقاء قيادة منظمة التحرير والسلطة في جيبها، ولا تريد إعطاء شرعية لأي مؤسسة سوى مؤسسة الرئاسة.

وبحسب أحد قيادات حماس فإنها كانت ستعرض خلال الاجتماع الأخير أن يكون برنامج الحكومة هو ذاته برنامج حكومة الوفاق أو حكومة الوحدة المشكلة عام 2007، وفي حال رفضت فتح فإنها كانت ستقترح أن تكون الحكومة بلا برنامج لمدة ستة أشهر.

وتؤكد المعطيات السابقة أن الانتقائية في الملفات والقفز عن الاتفاقات الموقعة هي أهم إشكالية تعرقل الوصول لاتفاق ومع استمرار وجودها قد يكون الطرفان فقدا الفرصة الأخيرة لتحقيق المصالحة.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies